

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ٣٢

الأربعاء، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون (فيجي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٣٩ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/71/91)

مشروع قرار (A/71/L.3)

أمدته. وقد اتخذت هذه النداءات اليوم بعدا جديدا وأصبح لها مبرر أكثر إقناعا، نظرا للتطورات الإيجابية والتقدم المحرز في العلاقات بين حكومتي كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد نشأ البعد الجديد عن إعادة إقامة العلاقات الدبلوماسية، والزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس باراك أوباما إلى كوبا في آذار/مارس - ويبدو أنها أول زيارة لرئيس أمريكي إلى ذلك البلد منذ عام ١٩٢٨ - واستئناف خدمات الخطوط الجوية التجارية بين البلدين في آب/أغسطس.

وتدعو المجموعة الأفريقية إلى الارتقاء أكثر بمستوى تلك الخطوات الإيجابية الرائدة في رفع الحصار الاقتصادي، الذي لا يزال يسبب المشقة الاقتصادية للفقراء والسكان الأبرياء من كوبا، ومن المؤكد أنه يجعل تحقيق التنمية المستدامة أبعد منلا، مما يقوض جهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق دفعة عالمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وعليه، تؤكد مجموعة الدول الأفريقية من جديد دعمها الكامل لقرار الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار

السيد وفي (النيجر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية بشأن مسألة على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للمجموعة، وأفريقيا بشكل عام، وهي ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

لقد عرضت هذه المسألة أمام الجمعية العامة في ظل نداءات كثيرة، لكنها ذهبت أدراج الرياح، من أجل الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي المفروض على كوبا الذي طال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1634310 (A)



تلك التدابير العقابية، التي تمثل في الأساس انتهاكا للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين التأكيد على التزامها بمقاصد ومبادئ وروح ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ المساواة بين الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وترى المجموعة أن من واجب كل دولة من الدول الأعضاء ومسؤوليتها الامتثال الصارم لتلك المبادئ. كما ترى أنه ينبغي النظر جديا في التخلي فورا عن أي سياسات أو إجراءات لا تحترم تلك المبادئ، وفي هذه الحالة العقوبات الاقتصادية الأحادية المفروضة على كوبا. وبالنظر إلى استمرار حصار الولايات المتحدة المفروض على كوبا منذ أكثر من ٥٠ عاما، تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تعرب عن قلقها العميق إزاء الآثار السلبية الطويلة الأمد للعقوبات الاقتصادية وقيود السفر على كوبا وشعبها.

وفي الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٦، أثر حصار الولايات المتحدة المفروض على التجارة الخارجية لكوبا بما قيمته أكثر من ٤ بلايين دولار. وتسبب الاستثمار الأجنبي المحدود وصعوبة الحصول على المساعدة الإنمائية في مصاعب اقتصادية وآثار إنسانية على الشعب الكوبي بصورة مباشرة. كما تعطلت الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في البلد نتيجة للحصار. ومجموعة الـ ٧٧ والصين يساورها القلق من أن يؤدي استمرار تلك العقوبات الاقتصادية إلى تقويض القدرات الإنمائية لكوبا، من حيث التنمية الاقتصادية والبشرية، بشكل مجحف، وسيستحيل على كوبا عندها الشروع بنجاح في مسار التنمية المستدامة المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تعهدت الدول الأعضاء كافة بدعمها.

وعلى مدى عقود عديدة، أسهمت كوبا على نطاق واسع وبصورة مستمرة في المجتمع الدولي، ولا سيما عن طريق توفير المساعدة الطبية المتميزة للبلدان المحتاجة. والمساعدة الطبية

الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وتؤكد المجموعة كذلك على دعوة جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، ودعوة الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي طال أمده والمجحف المفروض على كوبا.

السيد بلاساي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن البند ٣٩ من جدول الأعمال، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/71/91) بشأن البند قيد المناقشة اليوم.

بادئ ذي بدء، تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن ترحب بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين حكومتي كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. وترحب المجموعة أيضا بالخطوات المتخذة من أجل رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والتي تشمل إعادة فتح سفارتي البلدين في عام ٢٠١٥، وزيارة الرئيس أوباما إلى كوبا في آذار/مارس، والتعديلات التي أدخلتها وزارتا الخزانة والتجارة في الولايات المتحدة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

ولئن كانت تلك خطوات إيجابية، فإنها لا تزال غير كافية لإنهاء أثر الحصار بشكل فعال. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، ولا سيما اتخاذ كونغرس الولايات المتحدة إجراءات تتعلق بمشاريع قوانين لرفع الجزاءات المفروضة بموجب الحصار. وتعتقد المجموعة أيضا أنه يمكن للرئيس القادم للولايات المتحدة، بل وينبغي له، أن يمارس المزيد من سلطاته أو سلطاتها التنفيذية من أجل مواصلة تعديل اللوائح المتعلقة بالحصار، في ضوء استمرار عزوف كونغرس الولايات المتحدة عن إنهاء

الاقتصادي والتجاري والمالي الشامل هو إحداث تغيير سياسي. ومع ذلك، وبعد كل هذه السنوات، نرى أن المحصلة المتوخاة لم تتحقق، وكانت النتيجة الوحيدة هي المشقة التي لا داعي لها التي سببتها لشعب كوبا. ونحن نتفق تماماً مع توصيف الرئيس أوباما للحصار بأنه عبء عفا عليه الزمن على الشعب الكوبي، ونحن نقدر اعترافه بأن ما قامت به الولايات المتحدة لم يحقق شيئاً. ولكن، للأسف، فإن دعوته التي وجهها للكونغرس من أجل رفع الحصار، لم تلق آذاناً صاغية.

ولطالما أعلنت الجماعة الكاريبية، والمجتمع الدولي برمته تقريباً، أن التدابير القسرية الانفرادية قد تجاوزها الزمن ولا تتفق مع القانون الدولي، وتنتهك المبادئ الإنسانية الأساسية، وتتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقواعد المنظمة للعلاقات السلمية بين الدول. وفي عام ٢٠١٥، وخلال دورتها السبعين التاريخية، صوتت الجمعية العامة للسنة الرابعة والعشرين على التوالي لصالح ضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا. وكان هذا التصويت الذي يلامس الإجماع لـ ١٩١ بلداً مؤيداً للقرار ٥/٧٠، شهادة ساحقة على تضامن المجتمع الدولي مع شعب كوبا.

ولذلك، ترحب الجماعة الكاريبية بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا، التي كرستها زيارة الرئيس أوباما التاريخية إلى هافانا في آذار/مارس والإجراء الملموس المتمثل في إعادة فتح سفارتي البلدين. ونثني على الرئيس أوباما لإقراره بأن الحصار الذي طال أمده قد أثر سلباً على الشعب الكوبي، ونحييه على رغبته المعلنة في التخلص من آخر مخلفات الحرب الباردة في الأمريكتين.

وللجماعة الكاريبية وكوبا علاقة طويلة وثمرية، يعود تاريخها إلى ما قبل الحصار. وكوبا شريك تنموي مهم لمنطقة البحر الكاريبي، وعلاقتنا القائمة على الاحترام المتبادل والصداقة والتعاون موضع تقدير عميق للغاية. كما إننا نتمتع

الطارئة التي قدمتها كوبا للبلدان الأفريقية المتضررة جراء أزمة الإيبولا في غرب أفريقيا، خير مثال لتضامنها مع المجتمع الدولي. وعليه، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تشيد بإسهامات كوبا التي تقدمها في شكل مساعدات إنسانية، ونعرب عن أملنا أنه، إذا ما رفع حصار الولايات المتحدة بصورة دائمة، ستحظى كوبا بالفرصة التي تستحقها منذ فترة طويلة، للتعاون الكامل مع المجتمع العالمي والمنظمات الدولية في مجالات الصحة والبيئة والزراعة، في جملة أمور مهمة أخرى.

وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تؤكد مجدداً تأييدها القوي لتنفيذ توصيات القرار ٥/٧٠ ودعوتنا لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ومما يزيد من إلحاح وضرورة دعوتنا هذه السعي العالمي والجماعي الحثيث لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومجموعة الـ ٧٧ والصين تناشد المجتمع الدولي مواصلة تكثيف جهوده دعماً لرفع الحصار، لا لمصلحة كوبا فحسب، ولكن من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية كاملة لجميع أعضاء المجتمع العالمي برمته.

السيد راتري (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي اعتزازي أن أحاطب الجمعية العامة باسم الدول الأربع عشرة الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

تؤيد الجماعة الكاريبية البيان الذي أدلى به ممثل مملكة تايلند باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي سيدي به ممثل الجمهورية الدومينيكية باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

لسنوات عديدة، تفرض الولايات المتحدة حصاراً تجارياً على كوبا، من خلال قوانين ولوائح وإعلانات رئاسية مختلفة. وهذا الحصار الضار يحد من قدرة شعب فخور وشريف ومستقل وموهوب ومعتمد على نفسه، على ممارسة التجارة المشروعة والسفر وإجراء المعاملات المالية. والغرض المعلن لذلك الحصار

بقوة أن الخلافات بين الدول ينبغي تسويتها عن طريق الحوار وليس المواجهة، والإندماج وليس العزلة. ويجب أن يتم ذلك في إطار المبادئ الأساسية للمساواة في السيادة وعدم التدخل وعدم التعرض، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

وترحب الرابطة باستعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. والزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس باراك أوباما في آذار/مارس، وتخفيف القيود المفروضة على سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا واستئناف الرحلات الجوية المباشرة بين الولايات المتحدة وكوبا خطوات هامة صوب تطبيع العلاقات الثنائية. وهي أساسية لبناء علاقات إقليمية أفضل في الأمريكتين. وترى الرابطة أن ثمة خطوة أكثر أهمية، وتتمثل في إنهاء الولايات المتحدة لحصارها الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. فمن شأن ذلك أن يسهم بشكل كبير في تحسين نوعية الحياة ومستويات معيشة الشعب الكوبي، وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا. وإنهاء الحصار سيسهم كذلك في تعزيز جهود الجمعية من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بصورة شاملة للجميع.

وتشجع الرابطة الولايات المتحدة وكوبا في جهودهما الرامية إلى رسم مسار جديد إلى الأمام. ونذكر أن الطريق لا يزال طويلاً. والرابطة تنضم إلى الأعضاء الآخرين في الجمعية في تأكيد دعمنا لضرورة رفع الحصار الأحادي الجانب المفروض على كوبا في أقرب وقت ممكن.

السيد كونونوشينكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نتوجه بالشكر للأمين العام على إعداد التقرير (A/71/91) بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يزال موقف الاتحاد الروسي في هذا الشأن دون تغيير.

بعلاقات ودية مع الولايات المتحدة ونتعاون معها من خلال مبادرات ثنائية وإقليمية مختلفة. ولذلك، نعتقد أن تحسن العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن إلا أن ييشر بالخير لدولنا. وبالتالي، نشجع البلدين على مواصلة استكشاف السبل الكفيلة بزيادة ذلك النوع من التعاون الذي شهدناه خلال أزمة فيروس إيبولا في غرب أفريقيا. وتحديد العلاقات بين هذين الجارين ييشر بحقبة جديدة من المشاركة لكلا البلدين. والجماعة الكاريبية تعتبر تلك التطورات خطوات أولى مهمة في مسيرة نصف الكرة الذي ننتمي إليه صوب وجهة تسودها بيئة من السلام والأمن الدائمين ويمكن أن تزدهر فيها التنمية.

والجماعة الكاريبية ستدعم مرة أخرى من دون تحفظ مشروع القرار بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ونأمل أن هذه المرة ستكون الأخيرة التي يتعين أن نتظر فيها الجمعية العامة في هذا البند من جدول الأعمال. ونتطلع إلى أن يصبح ذلك واقعا في المستقبل القريب.

السيد غفور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخطب الجمعية العامة باسم الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا معرباً عن تأييدنا لمشروع القرار A/71/L.3، بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا.

ما فتئت الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار السنوي هذا بأغلبية ساحقة منذ تقديمه لأول مرة، في عام ١٩٩٢. ولطالما صوتت الدول الأعضاء في الرابطة بالإجماع لصالح مشروع القرار خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. وفي عام ٢٠١٥، أدلى متحدث باسم الرابطة ببيان في الجمعية العامة دعا فيه إلى رفع الحصار الأحادي الجانب المفروض على كوبا في أقرب وقت ممكن (انظر A/70/PV.40). ونحن نؤمن

العلاقات الكويتية - الأمريكية. وما زال الشعب الكويتي يواجه عقبات خطيرة في سعيه للمشاركة الكاملة في النظام المالي والاقتصادي الدولي. وذلك الحصار يقوض كامل نطاق روابط التكامل العالمي والتعاون الإقليمي والدولي. ويحدونا الأمل في أن تدرك واشنطن العاصمة أخيراً حتميات واقعنا الراهن وأن تستمر عملية تعزيز وإعطاء الزخم اللازم للروابط مع هافانا، ولا سيما بخصوص الحصار، بغض النظر عن الحالة السياسية ونتائج الانتخابات في الولايات المتحدة.

ويود الاتحاد الروسي أن يؤكد عزمه على التعاون في تأمين نظام دولي عادل ومنصف يقوم على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن مفتاح حل المشكلة يكمن في تحلي البلدين بحسن النية والاستعداد للسعي إلى حلول توفيقية مقبولة للطرفين، وليس في استخدام الإكراه والابتزاز. فمبادئ السلامة والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتعاون لا تجيز استخدام التدابير القسرية الأحادية الجانب، والتي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي. وفي هذا الصدد، فإننا نأسف لاستمرار عقوبات الولايات المتحدة ضد كوبا، ونحث كل البلدان على الانضمام إلينا في دورة الجمعية العامة الحادية والسبعين هذه في التصويت مؤيدة لمشروع القرار A/71/L.3، بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقترح إغلاق قائمة المتكلمين في الموضوع قيد النظر حالياً، نظراً للعدد الكبير من الوفود المدرج في القائمة.

وما لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن الجمعية توافق على إغلاق قائمة المتكلمين.

تقرر ذلك.

والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية مستهدفاً كوبا يجب أن يرفع فوراً، إذ أنه يتناقض بشكل مباشر مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة بشأن عدم جواز أي تدابير تمييزية أو تدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. وتجربة كوبا خير مثال على قصر النظر والنتائج العكسية لفرض التدابير الاقتصادية والتجارية التعسفية الأحادية الجانب من أجل تحقيق أهداف سياسية. وهذه التدابير تثقل على المواطنين العاديين وتفاقم محنة الفئات الأكثر ضعفاً.

ونتيجة التصويت على مشروع القرار A/71/L.3، بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، ستكشف مرة أخرى عن تنامي الوعي الدولي بعدم جواز السماح باستمرار هذا الوضع. فاستمرار العقوبات الأمريكية ضد كوبا من مخلفات الماضي. وقد أضعفت موقف كوبا منذ البداية، فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهذه العقوبات تعوق، بل وتقوض بشكل مباشر أحياناً قدرة تلك الدولة الجزرية على حشد الموارد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، فإن المجتمع الدولي، وقد تعهد بالإجماع بالالتزام بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب، لا يملك الحق الأخلاقي في استمرار غرض الطرف عن الجزاءات المفروضة على كوبا.

وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، وجه مجلس الدولة (الدوما) في الاتحاد الروسي إعلانه السنوي إلى الجمعية العامة وبرلمانات الدول الأعضاء يدين فيه سياسة واشنطن، التي تفرض بشكل انتهازي، ولأكثر من ٥٠ عاماً، أطول الجزاءات الأحادية في تاريخ العلاقات الدولية. وقد عبر النواب الروس عن تضامنهم مع الشعب الكويتي، الذي ظل يتمسك بحريته وسيادته على الرغم من العراقيل والقيود ذات الطابع الإنساني المفروضة عليه. إن تخفيف الولايات المتحدة للحصار لا يعني رفعه. غير أن عدم رفع الحصار يتناقض مع نهج السعي إلى تطبيع

الإجراءات التنفيذية التي اعتمدها الرئيس أوباما منذ كانون الثاني/يناير من العام الماضي، بما في ذلك حذف كوبا من قائمة البلدان الراحية للإرهاب - وما كان ينبغي - بداية - إدراج كوبا في تلك القائمة أبداً - وهذا يدل على القدرات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الولايات المتحدة لتعديل سياسة الحصار المحففة.

وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تود أن تنوه إلى إعلانها الخاص بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، الذي اعتمدته الجماعة في قمته الرابعة المعقودة في كيتو يومي ٢٦ و ٢٧ كانون الثاني/يناير، وفيه نطالب،

”حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالامتثال للقرارات المتتالية التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، والاستجابة للنداءات المتكررة من المجتمع الدولي لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، الذي يتعارض مع القانون الدولي، وينال من رفاه الشعب الكوبي بشدة وبلا مبرر“.

إن ميثاق الأمم المتحدة يكرس الحقوق والالتزامات والمبادئ التي أصبحت جزءاً من التراث القانوني، لا للقانون الدولي فحسب، بل للبشرية عموماً. ولا ينبغي أن تنتهك أو يساء استخدامها من قبل أي دولة عضو، بل ينبغي أن تضمن الدول الأعضاء اتساق إجراءاتها الوطنية والدولية مع الحقوق والالتزامات والمبادئ المكرسة في الميثاق.

في عام ٢٠١٥، اتخذ القرار المتعلق بهذا الموضوع (القرار ٥/٧٠) بأغلبية ١٩١ صوتاً، في تأكيد على عالمية القضية. ولهذه الأسباب، ستدعم الجماعة بقوة، مرة أخرى، مشروع قرار هذا العام، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“ (A/71/L.3). ونشدد على تناقض التدابير

السيد كورتوريال (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ترحب جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتقدم في عملية تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تمثل بداية فصل جديد في تاريخ السلام والتعايش بين دول الأمريكتين. ونحن نقدر رغبة الرئيس أوباما في إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من ٥٠ عاماً. إلا أننا نأسف لأن هذا الحصار لا يزال واقعا بالنسبة للشعب الكوبي. وهو يشكل عقبة كبرى لا يمكن إنكارها أمام التطور الطبيعي لكوبا. وتقرير الأمين العام (A/71/91) يؤكد كم تكلفت كوبا جراء تلك السياسة وحجم الضرر الكبير وغير المبرر الذي ينال من رفاه الشعب الكوبي. كما أنه أمر يتناقض مع رغبة شعوب أمريكا اللاتينية في السلام، كما يرد في إعلان هافانا لعام ٢٠١٤ الذي أعلنت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بموجبه منطقة سلام. وعلاوة على ذلك، فإن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتناقض مع نص وروح ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تكرر رفضها القاطع لأي تطبيق للقوانين أو التدابير، من نوعية قانون هيلمز - بيرتون، التي تتعارض مع القانون الدولي، وخاصة تلك التي تتخطى آثارها الحدود الإقليمية، فضلاً عن التحرش المتزايد بكوبا في معاملاتها المالية الدولية، في معارضة للإرادة السياسية للمجتمع الدولي عموماً. ونحث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الكف عن تطبيق سياستها الحالية بشأن هذه المسألة. وكونغرس الولايات المتحدة لديه السلطة لإنهاء الحصار المفروض على كوبا بالكامل. ومع ذلك، فإننا نقدر

فضلاً عن الكيانات والشركات التي تواجه غرامات مالية جراء قيامها بنشاط تجاري مع كوبا.

ومنظمة التعاون الإسلامي ترى أن هذا الإجراء الأحادي الجانب يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتعرب المنظمة مجدداً عن بالغ قلقها إزاء الآثار السلبية للحصار الأحادي الجانب على الشعب الكوبي، وترى أن استمراره ليس له ما يبرره. ومنظمة التعاون الإسلامي تؤيد مشروع قرار هذا العام بشأن هذا البند من جدول الأعمال (A/71/L.3) وتدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التصويت لصالحه.

وترى منظمة التعاون الإسلامي أنه ونظراً للتأييد الذي يحظى به مشروع القرار، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، فإنه يجسد حقاً الرأي الجماعي للمجتمع الدولي بشأن هذا الموضوع.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): بصفتي الرئيس الحالي لحركة بلدان عدم الانحياز، يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة باسم الدول الأعضاء الـ ١٢٠ في الأمم المتحدة والتي تشكل منها هذه الآلية للتشاور والعمل السياسي المشترك.

وأبدأ بياني بالإعراب عن الترحيب الحار وتوجيه تحية ثورية إلى وزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغيث باريا.

لقد أعربت الجمعية العامة ٢٥ مرة عن تأييدها الساحق لحكومة كوبا وشعبها وتضامنها معهما عبر التصويت بحزم تأييداً لمشروع القرار الذي يدعو الولايات المتحدة إلى رفع الحصار الذي تفرضه على هذا البلد الشقيق من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونشكر الأمين العام على تقديم تقريره (A/71/91) عن هذه المسألة الهامة. في العام الماضي، صوتت ١٩١ دولة مؤيدة للقرار 70/5. وما برحت

الأحادية الجانب التي لا يدعمها القانون الدولي ولا نص أو روح أو مقاصد أو مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونكرر دعوتنا للولايات المتحدة الأمريكية للانضمام إلى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وكل مناطق العالم، وأن تصغي إلى آراء شعبها، الذي يحثها على وضع حد للحصار المحف ضد كوبا بشكل نهائي.

السيد العتيبي (الكويت) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلى بهذا البيان باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

في البداية، ترحب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا، وإعادة فتح سفارتيهما في العام الماضي وزيارة الرئيس باراك أوباما لكوبا في آذار/مارس، فضلاً عن الخطوات المهمة الأخرى التي اتخذت بين حكومتي البلدين. وتؤكد منظمة التعاون الإسلامي على أهمية تلك الخطوات في إطار الجهود المبذولة لتطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين، وتشدد على أن تحسين العلاقات والمضي قدماً بشكل إيجابي سيكون مفيداً للشعبين على نحو متبادل.

وعلى الرغم من تلك الخطوات الإيجابية، تبقى مسألة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ سنوات. فهذا العمل الأحادي الجانب من قبل الولايات المتحدة لم يضر الاقتصاد الكوبي فحسب، بل أضر أيضاً برفاه الشعب الكوبي والرعايا الكوبيين المقيمين في بلدان أخرى، وسبب لهم ضائقة اقتصادية لا داعي لها. وعلاوة على ذلك، فقد أعاق الحصار الذي دام عقوداً فرص التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتنمية، وسيعرقل جهود كوبا لتحقيق التنمية المستدامة حال استمراره. وبالإضافة إلى ذلك، يؤثر الحصار الأحادي الجانب أيضاً على بلدان ثالثة،

وترى حركة بلدان عدم الانحياز أن إقامة علاقات دبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة خطوة إيجابية أولية في سياق عملية ترمي إلى تطبيع العلاقات الثنائية. وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن الحصار المفروض على كوبا لا يزال كما هو دون تغيير. وفي الواقع، فقد تم تشديد الحصار في ظل الإدارة الحالية، في حين تم تشديد تطبيقه إقليمياً عن طريق فرض ٤٢ غرامة على كيانات أجنبية وأمريكية على السواء تجاوزت قيمتها ١٣,٢ بليون دولار. وفي حين كانت اللوائح الصادرة في ١٥ كانون الثاني/يناير عن وزارتي التجارة والخزانة الأمريكيتين بمثابة خطوات في الاتجاه الصحيح في مجالات من قبيل السفر إلى كوبا والاتصالات السلكية واللاسلكية والتحويلات المالية، فهي لا تزال محدودة النطاق ولا تعدو كونها تعديلاً لبعض الجوانب المتصلة بتنفيذ الحصار.

وعلى الرغم من القرار التاريخي لرئيس الولايات المتحدة بإخطار الكونغرس عن قراره برفع اسم كوبا من القائمة المسماة الدول الراعية للإرهاب الدولي - وهي قائمة كان يجب عدم إدراج اسم كوبا فيها أبداً - فإن ذلك لا يعني تخفيف كل التعقيدات والقيود وأشكال الحصار التي فرضتها قوانين ولوائح الحصار على هذا البلد الشقيق.

وبالنظر إلى ما قلته للتو، تؤكد حركة بلدان عدم الانحياز دعوتها إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، على النحو الذي تكرر ذكره مراراً أثناء مؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء الدول والحكومات المعقود في جزيرة مارغارتا في جمهورية فنزويلا البوليفارية يومي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر. وقد شكل تصويت ١٩١ من الدول الأعضاء في الجمعية العامة في العام الماضي تأييداً للقرار ٥/٧٠ تعبيراً عن إجماع المجتمع الدولي على المطالبة بإنهاء الحصار المستمر على مدى ٥٠ عاماً، والتقييد بمبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكوبا.

حركة بلدان عدم الانحياز تكرر التأكيد دوماً على أشد معارضتها للتدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز آثارها حدود الولاية القضائية للدول لأنها غير مشروعة. وكررت حركة عدم الانحياز مراراً دعوتها لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع حد لحصارها الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، والذي يتناقض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول، علاوة على كونه انتهاكاً لحق كوبا في التفاعل مع المجتمع الدولي بطريقة حرة.

وكان للحصار آثار سلبية على رفاه الشعب الكوبي، كونه انتهاكاً لحقوقهم الإنسانية. وقد سبب الحصار غير المبرر على كوبا أضراراً هائلة سواء كانت مباشرة أم غير ذلك. وتلحق تلك السياسة غير المشروعة الضرر بجميع القطاعات ذات الأهمية الحاسمة للاقتصاد الكوبي، كالصحة العامة والتغذية والزراعة، بالإضافة إلى الأعمال المصرفية والتجارة والاستثمار والسياحة. ويجول الحصار دون وصول كوبا إلى الأسواق والحصول على المعونة الإنمائية التي تقدّمها المؤسسات المالية الدولية وعمليات نقل التكنولوجيا. وهو يضع عوائق أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. والحصار أيضاً هو العقبة الرئيسية أمام استخدام شبكة الإنترنت على نطاق أوسع وتبادل الأفكار وتطوير العلاقات الثقافية والرياضية والعلمية. وليس ثمة مبرر لاستمرار للحصار الذي يقوض جهود كوبا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

ويبلغ حجم الأضرار الاقتصادية التي يتحملها الشعب الكوبي بسبب الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا نحو ٨٣٣,٧ بليون دولار إذا ما أخذنا في الاعتبار انخفاض قيمة الدولار مقابل سعر الذهب في السوق الدولية. وألحق الحصار، طوال هذه السنوات، أضراراً تزيد على ١٢١ بليون دولار، وفقاً للأسعار الحالية.

القانوني، ونجحت في الحفاظ على سيادتها واستقلالها السياسي بكرامة تحت راية القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ونود أن نشير إلى خطأ سياسة الجزاءات وإلى أنها لفتت الانتباه إلى القدرات الاستثنائية والعزيمة السياسية للشعب الكوبي والقوة الأخلاقية المتأصلة لورثة إرث خوسيه مارتى. وعليه، وعلى النقيض من مقاصد وخطط أنصار تلك السياسة غير المشروعة والتي ترمي إلى زعزعة الاستقرار، فقد اتسمت كوبا، طوال تاريخها الثوري تحت قيادة القائد فيدل كاسترو والرئيس الحالي، السيد راؤول كاسترو، بروح التضامن مع البلدان الشقيقة في العالم النامي عبر تقديم المساعدة والتضامن بلا تحيز مع الشعوب التي تواجه احتياجات إنسانية بسبب الكوارث الطبيعية أو الأوبئة مثل الإيبولا والكوليرا، وذلك على الرغم مما تعانيه كوبا من صعوبات اقتصادية. وهي تنشر أخصائيين طبيين لمساعدة ضحايا هذه الأمراض في أي مكان من العالم.

ومن ثم، فإن فترويا تحت حكومة الولايات المتحدة مرة أخرى على وضع حد فوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على هذا البلد الشقيق في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وعلى أن تسمح بحدوث ذلك بالانسحاب مع عملية تطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين. إن هزيمة الحصار انتصار معنوي وسياسي لشعب الثورة الكوبية على أكبر إمبراطورية على وجه الأرض. عاشت كوبا! عاش تشايفز! عاش فيدل! وسوف نتصر!

السيد ساندوبال منديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية الدومينيكية باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وأسوة بالسنوات السابقة، تؤكد المكسيك مرة أخرى رفض الإجراءات الأحادية الجانب ضد جمهورية كوبا، بما في ذلك فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي لأكثر من

وهناك حالياً ما يزيد على ١٩٠ دولة تربطها علاقات اقتصادية وسياسية مع كوبا، في حين تنفرد الولايات المتحدة وحدها بالتمسك بسياسة جزاءاتها الاقتصادية غير المبررة. وتحت حركة بلدان عدم الانحياز الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى على الخضوع لإرادة الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، وأن تصحح سياساتها الفاشلة عبر الامتثال الكامل لقرارات الجمعية العامة الداعية إلى وضع حد فوري وكامل للحصار المفروض على كوبا.

وأخيراً، تؤكد حركة بلدان عدم الانحياز مجدداً أن الاحترام التام للمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة يمثل عنصراً أساسياً في صون السلم والأمن الدوليين، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل العمل للقضاء على التدابير القسرية الانفرادية لأنها غير مشروعة، وذلك مثل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

الآن، أود أن أقول بصفتي الوطنية إن جمهورية فترويا البوليفارية ستصوت مؤيدة لمشروع القرار A/71/L.3، لأننا مقتنعون بأن البيان الجديد الصادر عن الجمعية العامة برفض الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يجسد موقفنا الثابت بخصوص الاحترام التام للمقاصد والمبادئ التي يقوم عليها النظام القانوني والسياسي الدولي، دعماً للحفاظ على العلاقات المنسجمة والمستقرة بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

وقد ثبت أن الحصار المفروض على الشعب الكوبي الشقيق منذ ٥٠ عاماً فاشل تماماً اليوم وأن هدفه الوحيد هو الرغبة المفترضة في تقييد حق تقرير المصير لذلك البلد وفي دحر الثورة الكوبية. وعلى الرغم من العقبات الناجمة عن تلك التدابير الانفرادية، تمكنت كوبا من التصدي لذلك العمل غير

ويؤيد بلدي عملية تحديث النموذج الاقتصادي والاجتماعي الكوبي، ويعتزم الإسهام في تلك العملية، عند الاقتضاء.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): تؤيد الصين البيان الذي أدلى به ممثل تايلند باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. قبل عام واحد، اعتمد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتي هيأت آفاقاً جديدة للتعاون الدولي من أجل التنمية. والتنفيذ الشامل لخطة عام ٢٠٣٠ سيكون المهمة الرئيسية في مجال التنمية، وسيبقى كذلك لبعض الوقت في المستقبل.

وينبغي للبلدان أن تعمل على أساس المساواة، وتنخرط في تعاون يسترشد بنهج منفتح وجامع، وأن تسعى للتنمية المشتركة من خلال التعاون المربح لجميع الأطراف بغية تقاسم ثمار التنمية. وهذه الظروف تقتضي الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة ضد كوبا.

وعلى مدار ٢٤ سنة متتالية، ظلت الجمعية العامة تعتمد وبأغلبية ساحقة قراراً بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وتحث جميع الدول على الامتثال لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وإبطال أو إلغاء التدابير التي تتجاوز آثارها حدودها الإقليمية وتمس بسيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين للولايات القضائية لتلك الدول وتؤثر على حرية التجارة والملاحة. ومن المؤسف أن أيّاً من هذه القرارات لم ينفذ لسنوات عديدة، ولا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا سارياً. وقد تسببت هذه الانتهاكات لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة في خسائر اقتصادية ومالية فادحة لكوبا وأدت إلى تعطيل جهود الشعب الكوبي للقضاء على الفقر والنهوض

خمس عقود، الأمر الذي يتنافى مع القانون الدولي وعلاقات الصداقة والتعاون التي ينبغي أن تسود بين الدول.

وقبل شهر واحد تحديداً، كرر رئيس المكسيك، السيد إنريكي بانيّا نيتو، أمام الجمعية العامة (انظر A/71/PV.10) دعوة بلدي إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا، بما يهيئ مناخاً من الانفراج التفاهم في منطقتنا. وتكرر حكومة المكسيك اليوم هذه الدعوة وتؤكد أنها ستؤيد مشروع القرار A/71/L.3 المعروض على الجمعية العامة، كما فعلت دائماً خلال السنوات السابقة.

وترحب المكسيك بالتقدم المحرز في عملية تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، وهما جارتان وشريكان مهمان لبلدي، ولكنها تدرك أن التطبيع الكامل يتطلب رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ويقدر بلدي التدابير التي اعتمدها رئيس الولايات المتحدة لتخفيف الحصار، ولكنها تعلم أن رفع الحصار من اختصاص كونغرس الولايات المتحدة.

إن جمهورية كوبا تبذل جهوداً من أجل تحديث نموذجها الاقتصادي والاجتماعي. ورفع الحصار من شأنه أن ييسر إعادة هيكلة الاقتصاد الكوبي ويسمح بإعادة إدماجه بالكامل واستفادته من تدفقات التجارة والاستثمار على الصعيد الدولي. وتقدر المكسيك الإجراءات التي اتخذتها حكومة جمهورية كوبا للوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال التنمية. وبالرغم من الظروف المعاكسة التي واجهتها كوبا لأكثر من ٥٠ عاماً، فقد سجلت مؤشرات عالية للتنمية البشرية في مجالات العمل والصحة والتعليم والبيئة، في جملة أمور، كما ورد مؤخراً في "تقرير التنمية البشرية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" لعام ٢٠١٦ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبإنهاء الحصار، ستمكن كوبا من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بالكامل.

كوبا في وقت مبكر وأن تقيم علاقات رسمية طبيعية معها، وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تنظم العلاقات الدولية. وذلك يصب في المصلحة المشتركة للبلدين وشعبيهما كما أنه يصب في مصلحة السلام والاستقرار في الأمريكتين والتطور المشترك للمجتمع الدولي.

والصين ستصوت مرة أخرى مؤيدة لمشروع القرار A/71/L.3، الذي قدمته كوبا.

السيدة نغوين (فيت نام) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أرحب بحرارة بالسيد برونو رودريغيث باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا.

تؤيد فيت نام البيانات التي أدلى بها ممثلو مجموعة الـ ٧٧ والصين، وحركة بلدان عدم الانحياز، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ونقدر كثيراً التقرير الشامل الصادر للأمين العام (A/71/91) الذي يرصد مواقف الدول الأعضاء بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وتقييمات وكالات الأمم المتحدة بشأن الآثار المترتبة على هذا الحصار.

في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، صوتت فيت نام و ١٩٠ وفداً آخر مؤيدين للقرار ٥/٧٠. واتخاذ ذلك القرار بأغلبية ساحقة مرة أخرى وجه رسالة قوية من المجتمع الدولي تدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنهاء حصارها المفروض على كوبا. وموقفنا المبدئي هو أن فيت نام ترفض قيام أي دولة بفرض حصار أو تدابير قسرية أحادية الجانب ضد دولة أخرى. واليوم، ستصوت فيت نام بلا تحفظ لصالح مشروع القرار A/71/L.3 في مجمله. وتود فيت نام من خلال تصويتها أن تكرر التأكيد على إيمانها الراسخ بأن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا - الذي استمر لأكثر من خمسة

بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، فضلاً عن تقويض حق الشعب الكوبي في الحياة والتنمية، بل أثرت أيضاً على التبادلات الاقتصادية والتجارية والمالية الطبيعية بين البلدان الأخرى وكوبا.

وما فتئت الصين تؤيد احترام حق البلدان في أن تختار بحرية نظمها الاجتماعية وطريقها نحو التنمية. وهي ترفض الجزاءات الأحادية الجانب ضد البلدان الأخرى بالوسائل العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو أي وسيلة أخرى. وما برحت الصين تمثل لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وتنفيذها بصرامة. وتحافظ الصين وكوبا على التبادلات الاقتصادية والتجارية والشخصية، ويواصل التعاون الودي القائم على المنفعة المتبادلة في مختلف المجالات بين بلدينا نموه باطراد. وقبل وقت غير بعيد، قام رئيس الوزراء لي كتشيانغ بزيارة كوبا، وتوصل قادة بلدينا خلال تلك الزيارة إلى تفاهم مشترك واسع النطاق بشأن مواصلة تعميق التعاون العملي بين الصين وكوبا تمهيداً مع تطلعات شعبنا ولصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

وفي عصرنا، الذي يتسم بتعدد نزعات الاستقطاب والعولمة الاقتصادية والتنوع الثقافي وإضفاء الديمقراطية على العلاقات الدولية، فإن التوجه العام هو نحو التبادل والتعاون بين البلدان على قدم المساواة. والحوار بين الأنداد والمشاورات الودية يمثلان أفضل سبيل لتسوية الخلافات.

تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد زامورا ريفاس (السلفادور)،

وتحيط الصين علماً بالتدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة لتخفيف القيود المفروضة على كوبا فيما يتعلق بالتبادل التجاري والتجارة والسياحة، ونأمل أن تواصل الولايات المتحدة وكوبا العمل من أجل تطبيع العلاقات بينهما وأن تلغي الولايات المتحدة تماماً سياسة الحصار المفروض على

مرة أخرى، تشارك بوليفيا مجتمع أمم العالم في إدانته ورفضه القاطعين للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الأحادي الجانب واللاأخلاقي والمجحف وغير المشروع والإجرامي والذي عفا عليه الزمن، الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من نصف قرن.

وسأغتنم هذه الدقائق القليلة في الإشادة بالشعب الكوبي وثورته. وأنا على اقتناع بأن أفضل وسيلة لذلك - كما قال الكاتب الأرجنتيني خوليو كورتازار - هي الإشادة بشخص صانع الثورة. وفي ذهني هنا فيدل كاسترو روس، الذي احتفل مؤخرا بعيد ميلاده التسعين، كما يعرف الجميع. ولقد قاوم على مدى فترات حكم ١١ رئيسا للولايات المتحدة، وقد فاز. ونجا من أكثر من ٦٠٠ محاولة اغتيال دبرتها الإمبراطورية. ولم يحدث أبدا في تاريخ البشرية أن كرس العديد من الخطط والكثير من الموارد لإنهاء حياة شخص واحد. فيدل يحظى بمكانة خاصة ومتميزة في القلوب وتاريخ تحرير الشعوب. لقد شكل أكثر ثورة حافلة بالتضامن في تاريخ البشرية، وجعلنا نقرب من المدينة الفاضلة لعالم أفضل.

وقد شهد شعب كوبا، شعبنا، ذلك التضامن الرائع للثورة الكوبية. ويعرف إخواني وأخواتي من أفريقيا عما أتكلم. فكوبا هي البلد الوحيد غير الأفريقي الذي كافح نظام الفصل العنصري. وقال نيلسون مانديلا، وهو شخصية أخرى من الشخصيات التاريخية العظيمة، ما يلي:

”أنا رجل مخلص، ولن أنسى ما حييت أنه، في أحلك لحظات كفاح بلدنا ضد الفصل العنصري، كان فيدل كاسترو يقف في صفنا“.

كما أن أشقائنا وشقيقاتنا من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ يعرفون الكوبيين، لأن كوبا كانت في المقدمة في مساعدة ضحايا الزلازل والأعاصير المدارية في المناطق النائية. وهوشي منه، الزعيم الفيتنامي العظيم، قال إن الكوبيين، تحت

عقود - مخالف للقانون الدولي والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وأنه تسبب في مشقة لا توصف للشعب الكوبي. وهذه السياسة تتعارض مع النوايا المشتركة لجميع الدول في العالم لبناء علاقات دولية على أساس سليم ومنصف، بغض النظر عن أنظمتها السياسية، ومع احترام حق كل دولة في اختيار طريقها الخاص للتنمية.

وترحب فييت نام باستعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين كوبا والولايات المتحدة ونتائج زيارة الرئيس باراك أوباما إلى كوبا في آذار/مارس. كما نرحب بالقرار الأخير لرئيس الولايات المتحدة بإصدار توجيهاته بشأن سياسته إزاء كوبا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر وإعلان مجموعة من التدابير الرامية إلى تعديل تطبيق بعض جوانب الحصار. ونأمل أن تهيئ هذه الخطوات التدريجية حراكاً سياسياً من شأنه أن يؤدي في نهاية المطاف إلى إلغاء الحصار الذي يشكل عائقاً أساسياً أمام تطبيع العلاقات بين البلدين.

ومرة أخرى، تشارك فييت نام الوفود الأخرى في دعوة الولايات المتحدة إلى الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. فرفع الحصار من شأنه أن يلي تطلعات الشعبين الأمريكي والكوبي. كما أنه سيعود بالفائدة على شعوب المنطقة ويعزز آفاق السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة والعالم.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد مجدداً على صداقة فييت نام وتعاونها وتضامنها مع كوبا. وسواصل بذل قصارى جهدي لمساعدة شعب كوبا للتغلب على الصعوبات والتحديات التي يفرضها الحصار.

السيد لورينتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)

(تكلم بالإسبانية): في البداية، ترحب بوليفيا بحضور الرفيق برونو رودريغيث باريا، وزير خارجية كوبا، معنا هنا اليوم.

رئيس الولايات المتحدة إلى كوبا في آذار/مارس، والتطورات الأخرى في هذا الصدد التي شهدناها منذ ذلك الحين.

لأكثر من عقدين وحتى الآن، درجت الجمعية العامة سنوياً على النظر في مسألة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وقد رفضت باستمرار فرض القوانين واللوائح التي يتجاوز أثرها حدود الولاية الإقليمية وجميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية التي تؤثر سلباً على تقدم وازدهار الشعوب في أرجاء العالم. ودعت الجمعية أيضاً جميع الدول، اتساقاً مع التزاماتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، إلى الامتناع عن إصدار وتطبيق قوانين وتدابير تتجاوز آثارها نطاق الولاية القضائية، وتمس سيادة الدول الأخرى، فضلاً عن إلغاء وإبطال أي قوانين من هذا القبيل. ولا مجال للشك في أن استمرار الحصار على كوبا، بالمخالفة للرأي العالمي كما عبرت عنه الجمعية، يقوّض تعددية الأطراف ومصادقية الأمم المتحدة ذاتها.

والهند، أكبر الديمقراطيات في العالم، والتي تؤمن بتعددية الأطراف إيماناً راسخاً، تتضامن مع المجتمع الدولي في رفضه القاطع للقوانين المحلية التي يتجاوز أثرها نطاق الولاية الإقليمية. فعمليات الحصار تعرقل تحقيق سكان البلد المتضرر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكامل، ولا سيما فيما يتعلق بالأطفال والنساء. وهي تُعيق أيضاً التمتع الكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية والغذاء والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية، في جملة أمور.

والتقارير المتتالية للأمم العام - وتقرير هذا العام (A/71/91) ليس استثناء - تؤكد أن الحصار، وخاصة من خلال آثاره التي تتجاوز الولاية الإقليمية، تؤثر سلباً على الشعب الكوبي وجهود تنمية بلده. وفي الوقت نفسه، نود التنويه بالإنجازات الاجتماعية - الاقتصادية والتنمية الملحوظة

زعامة فيدل، قد تضامنوا مع شعبه وكفاحه، وأن الفيتناميين لن ينسوا ذلك الدعم. وفي منطقتي، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أنقذ الأطباء الكوبيون أرواحاً لا حصر لها. وهناك أعداد لا تحصى من الأشخاص تعلموا القراءة والكتابة بفضل معلمين من كوبا. وقد لاحظ رئيسنا موراليس آيما أن الكوبيين تقاسموا القليل الذي كانوا يملكونه، وأنهم فعلوا ذلك بكل نكران الذات؛ فلم يطلبوا أي شيء من أي أحد - لا معادن ولا نفط ولا موارد حرجية - مقابل تضامنهم.

ومن على هذا المنبر، لم يكتف فيدل بتشجيع البشرية، بل قاد الكفاح ضد الأسلحة: ضد الأسلحة النووية وضد الديون وضد نهب مواردنا الطبيعية، وضد النظام المالي والنقدي المناهض للديمقراطية، وضد تغير المناخ، وضد الجوع والمرض وعدم المساواة - وباختصار، ضد الرأسمالية والإمبريالية ومن أجل بناء نظام دولي جديد.

ونحن اليوم لا نصوت ضد الحصار فحسب، بل نصوت لصالح الأمل والإمكانات المذهلة لإيجاد عالم أفضل. وكوبا مثال يحتذى، وفيدل هو رمز الكرامة لشعوبنا.

وأود أن أعذر لكم، سيدي الرئيس، ولكن عندما يملأ الامتنان قلب المرء تجاه آخر، يكون البروتوكول هو آخر شيء يفكر فيه. ولذلك، أود أن أختتم بياني هاتفاً: "يحيا فيدل! وعاشت كوبا!".

السيد لال (الهند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الهند البيان الذي أدلى به ممثل تايلند باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ونرحب بوزير خارجية كوبا بيننا اليوم.

ترحب الهند بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، والزيارة التاريخية التي قام بها

قد سبب، ولا يزال، أضراراً اقتصادية كبيرة، تقدر ببلاتين الدولارات، ونتجت عنها معاناة مستمرة لا توصف لشعب كوبا. وباعتباره الأطول عمراً على الإطلاق بين نظم الجزاءات الأحادية الجانب المفروضة على بلد واحد، فإنه يُعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الكوبي بشكل مححف. وكدولة جزرية صغيرة نامية زميلة تواجه تحديات مماثلة، فإننا نشعر بظلم الحصار وكابدناه. لذلك، فإننا نؤيد الدعوة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ودعوتنا هذه صباح اليوم تتخذ بعداً شخصياً عميقاً أيضاً. فمن حديثنا عن الصداقات بين بلدنا والولايات المتحدة وكوبا، ينبغي أن يفهم تضامننا في مواجهة الشدائد والتحديات المفروضة على الشعب الكوبي على المستوى الشخصي، علماً بأن لدينا رعايا يعيشون جنباً إلى جنب مع الشعب الكوبي فعلياً بوصفهم طلاباً. وكصديق للولايات المتحدة، نود أن نؤكد لها مجدداً أن آثار هذا الشكل القديم من التدخل في الشؤون الداخلية والسيادية لكوبا والتعرض لها يتسبب أيضاً في مشقة لا داعي لها في حياة رعايانا الذين يناضلون، إلى جانب الشعب الكوبي، ليدبروا معيشتهم يوماً بيوم. والممثل الدائم لبلدي، الذي لم يتمكن من الحضور هنا اليوم للأسف، لسفره في مهمة رسمية، يتطلع إلى تقديم أوراق اعتماده سفيراً في هافانا في الشهر المقبل ومقابلة مواطنينا على أمل إيجاد بعض الغوث المؤقت لهم في مواجهة الحالة الصعبة التي يعيشون فيها بسبب التحديات المفروضة عليهم جراء الحصار، والتي تمتد لتشمل تونغنا كبلد. والأمر يعنينا بشكل شخصي إلى ذلك الحد، وكصديق لصديق، فإننا نتواصل مع الولايات المتحدة لتشجيعها على رؤية السلبات التي يتسبب فيها الحصار، لا من حيث العلاقة مع كوبا فحسب، بل بالنسبة أيضاً لبلدان أخرى، قد تتضرر، أو أنها تتضرر من الحصار بلا سبب، مثل بلدي.

إننا نقدر الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الولايات المتحدة في علاقتها مع كوبا حتى الآن. ولكن من الواضح أنها قد لا

لشعب الكوبي، ولا سيما تلك المكانة الرفيعة التي تبوأها كوبا في دليل التنمية البشرية وإنجازها للعديد من الأهداف الإنمائية للألفية. ومن شأن الحصار المستمر أن يؤثر بشدة على قدرة كوبا على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ الشاملة للتنمية المستدامة.

إن خيرة كوبا في مجال الرعاية الصحية، التي تحققت رغم الظروف التي فرضها الحصار، قد مكنتها من الاستجابة بسرعة وفعالية وعلى نطاق واسع، للدعوة التي وجهتها الجمعية العامة قبل سنتين إلى جميع الدول للتصدي لأزمة فيروس إيبولا في أفريقيا.

وبإطلاق خطة عام ٢٠٣٠ التحويلية للتنمية المستدامة، حث قادة العالم بقوة مجدداً جميع الدول على الامتناع عن اتخاذ التدابير الاقتصادية أو المالية أو التجارية الأحادية الجانب غير المتسقة مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويتعين على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده من أجل النهوض ببيئة خالية من الجزاءات وعمليات الحصار.

وتأمل الهند أن تؤدي التطورات الإيجابية الأخيرة في العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة إلى رفع الحصار في أقرب الآجال. والهند تؤيد مشروع القرار A/71/L.3 المقدم من كوبا.

السيد مانغيسي (تونغا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن التقدير لوزير خارجية كوبا، معالي السيد برونو رودريغيث باريا، والترحيب به بيننا اليوم.

ونؤيد نحن أيضاً البيان الذي أدلى به ممثل مملكة تايلند بصفته رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وكما أكد المتكلمون الذين سبقوني، وكما سيفعل معظم من سيتكلمون بعدي أيضاً دون شك، فإن عقوداً من تفعيل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه صديقتنا الولايات المتحدة على صديقة أخرى لنا، هي كوبا،

مارس ٢٠١٥ و آذار/مارس ٢٠١٦، بأكثر من ٤,٦٨ بليون دولار - وهو رقم مذهل.

وكما أكدنا دائماً، ستظل مصر من أكبر مناصري حقوق ومطالب الشعب الكوبي نحو إنهاء هذا الوضع، ومناهضة السياسة الأحادية الجانب التي تتجاوز الشرعية الدولية. فقد أثّرت تلك السياسة، على مدى العقود الخمسة الماضية، على قدرة الشعب الكوبي في الوصول إلى الغذاء والدواء والتعليم والتكنولوجيا المتقدمة.

وبالتالي، نحث الولايات المتحدة على الإقدام على اتخاذ خطوات وقرارات شجاعة وفورية من أجل الرفع الفوري للحصار المفروض على كوبا. ونطمح إلى أن تمهّد هذه الخطوات لتطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين في شتّى المجالات.

السيد مينلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد جنوب أفريقيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل مملكة تايلند باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل فترويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ونرحب أيضاً بحضور وزير خارجية كوبا.

ووفد بلدي يؤيد مشروع القرار A/71/L.3. ونعتقد أنه يشكل أساساً جيداً لرفع الحصار على كوبا وشعبها نهائياً. ولجنوب أفريقيا وكوبا علاقة طويلة وتضامن يعود تاريخه إلى النضال ضد الفصل العنصري والاستعمار في جنوب أفريقيا. ونخطط علماً بتقرير الأمين العام (A/71/91) المؤرخ ٢١ تموز/يوليه، والذي يقدم تقييماً للمستجدات بشأن المسألة.

وحكومة جنوب أفريقيا ترحب بالتقارب التاريخي بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، وزيارة الرئيس باراك أوباما لكوبا في آذار/مارس، وهي أول زيارة من نوعها، يقوم بها رئيس حالي للولايات المتحدة إلى كوبا في غضون ٩٠ عاماً.

تكون كافية، لأنّ أبناء الشعب الكوبي، ورعايانا بالذات، ما برحوا يواجهون التحديات، التي لا ندركها غالباً، وهم محرومون من أشياء نعتبرها مُسلّمات هنا في نيويورك وفي المقر. وإذ تلوح في الأفق الانتخابات هنا في البلد المضيف، فإننا نصلي من أجل استمرار الأعمال الجيدة للإدارة الحالية، وفي الوقت نفسه، لكي يستمر رئيس الولايات المتحدة في استخدام سلطاته التنفيذية في مواصلة تحسين علاقات بلاده مع كوبا، قبل أن يضطر للجوء إلى الكونغرس.

وعليه، فإننا نؤكد دعمنا لحقّ الشعب الكوبي في التمتع بالحرية الكاملة في تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وندعو إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

السيد مصطفى (مصر): بداية، أؤيد البيانات التي أدلت بها وفود تايلند باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وفترويلا باسم حركة عدم الانحياز، والكويت باسم منظمة التعاون الإسلامي، والنيجر باسم المجموعة الأفريقية. واسمحوا لي بإضافة النقاط التالية.

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بمعالي السيد برونو رودريغيث باريا، وزير خارجية كوبا، وأؤكد له مجدداً دعم مصر الدائم والكامل، وتضامننا مع شعب كوبا وحكومتها.

لقد شهد هذا العام تطورات هامة في العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة، بما في ذلك الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي لكوبا في آذار/مارس الماضي. ونحن نرحب بهذه التطورات في العلاقات الثنائية بين البلدين، ونشجع المزيد من الخطوات في هذا الطريق. ومع ذلك، فإنّ الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لا يزال قائماً. ويُعدُّ أثر هذه الإجراءات الأحادية وكلفتها على الشعب الكوبي والاقتصاد الكوبي مذهباً. فعلى سبيل المثال، تُقدّر تكلفة العقوبات المفروضة على كوبا، بين آذار/

الجنوب. وفي هذا الصدد، تود جنوب أفريقيا أن تذكر بشكل خاص واحدة من إسهامات كوبا العديدة في جنوب أفريقيا. في إطار اتفاق جنوب أفريقيا - كوبا للتعاون في مجالات الصحة العامة والعلوم الطبية، يتابع أكثر من ٨٠٠ ٢ طالب من جنوب أفريقيا تدريباً طبياً في كوبا حالياً، بغية المساعدة في تأهيلهم كأطباء. وقد تخرّج حتى الآن ٥٠٠ طالب من بيئات فقيرة في جنوب أفريقيا كأطباء، بعد حصولهم على التدريب في كوبا.

ختاماً، تؤكد جمهورية جنوب أفريقيا تأييدها غير المشروط لاعتماد مشروع قرار هذا العام بشأن الحصار. ونغتنم هذه الفرصة لمناشدة المجتمع الدولي مجدداً مضاعفة جهوده للنهوض بحوار بناء وشفاف بين البلدين، بهدف تحقيق أهداف جميع القرارات العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة في السابق بشأن المسألة، وضمان المزيد من التقدم المستدام لشعب كوبا. ولا يمكن للمجتمع الدولي، ولا ينبغي له، أن ينتظر أكثر من ذلك لكي تُحل هذه المسألة، إن كنا نلتزم حقاً بالألا نترك أحداً يتخلف عن الركب.

السيد سوبراي دوارتي (البرازيل) (تكلم بالإسبانية):
يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل تايلند باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل الجمهورية الدومينيكية باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسأدلي بالبيان التالي بصفتي الوطنية.

لطالما دعمت الحكومة البرازيلية تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا لعقود خلت. وقد تلقّت البرازيل بارتياح كبير أنباء استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ليتجاوزا بذلك عداوات عفا عليها الزمن، ويحدثا آثاراً إيجابية بالنسبة للمنطقة بأسرها. ومن الأمور الرمزية ذات الدلالة الخاصة الزيارة التي قام بها الرئيس باراك أوباما إلى

ونأمل أن يمضي الرئيس المقبل للولايات المتحدة بهذا التقارب قدماً، فضلاً عن اتخاذ جميع التدابير الضرورية في إطار سلطاته أو سلطاتها التنفيذية الواسعة، للتعامل مع جميع المسائل العالقة. وما فتئت جنوب أفريقيا تشعر ببالغ القلق إزاء الطابع غير القانوني لفرض الحصار وما يكايد الشعب الكوبي من معاناة إنسانية هائلة وضائقة اقتصادية عصبية لأكثر من نصف قرن. وبعد سنتين تقريباً منذ قررت حكومتا كوبا والولايات المتحدة استئناف علاقتهما الدبلوماسية وبدء عملية تطبيع تلك العلاقات، لم تحدث تغييرات جوهرية تذكر فيما يتعلق بتطبيق سياسة الحصار في النظام المصرفي الوطني.

وما زالت الأصول النقدية الكوبية في الخارج تخضع لقهر الحصار وتداعياته. ولا يمكن السماح بأن تستمر الأمور بهذا الشكل غير المرض، لأنها تؤثر سلباً على التطلعات الاقتصادية لكوبا وشعبها. ومن الأساسي أن يُسمح للمؤسسات المصرفية في كوبا بإجراء معاملات مالية بدولارات الولايات المتحدة، كيما تكون العلاقات الثنائية والتجارية بين البلدين ملموسة ومجدية.

إنّ الوضع الصعب الراهن يتفاقم جراء حالة عدم اليقين التي تواجهها المصارف في البلدان الثالثة. ونود أن نطلب من الدول الأعضاء دعم كوبا وشعبها بإلغاء أي قوانين أو لوائح محلية ما زالت تعرقل تنمية كوبا وشعبها.

وتبقى كوبا بمثابة بارقة أمل لبلدان نامية عديدة، وهي تؤدي دورها في جعل هذا العالم مكاناً أفضل للبشرية جمعاء. لكنّ الحصار على كوبا يبقى العقبة الأكبر في سعيها إلى تحقيق أهدافها الإنمائية، بما فيها تلك الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

وفي خضم التحديات العالمية الحالية وأوجه عدم اليقين ذات الصلة التي ما زالت تعرقل التنمية الاقتصادية لبلدان الجنوب، هناك أنشطة إيجابية تُنفذ في إطار التعاون بين بلدان

والحرية. وهو البلد الذي انضم إلى الحلفاء لهزم النازية والفاشية، وبالتالي، إنفاذ البشرية. إن شعب هذا البلد، بوصفه أحد الموقعين الأصليين على ميثاق سان فرانسيسكو، كافح من أجل المساواة بين البشر بغض النظر عن لون بشرتهم، تحت قيادة مارتن لوثر كينغ الابن ومالكولم إكس ونأمل من الرئيس أوباما، الذي اتخذ مؤخرًا خطوات إيجابية جريئة فيما يتعلق بكوبا، أن يعتمد، الآن في نهاية فترة ولايته، تدابير تتسق مع أفضل تقاليد تاريخ بلده.

إن هذا العناد المناهض للتاريخ بالإبقاء على الحصار التعسفي وغير القانوني ستنم إدانته مرة أخرى إدانة معنوية لإحراج ممارسيه من خلال مشروع القرار A/71/L.3، الذي سنعتمده بعد بضع دقائق. لقد انتصر الشعب الكوبي بالفعل، وثورته مستمرة وهي مثال يحتذى.

السيدة روبيليس دي تشامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): نشكر زملائنا الأعضاء من كوبا، بمن فيهم شقيقنا ورفيقنا وزير الخارجية برونو رودريغيث، على حضورهم هنا اليوم.

ونحن نقدر المعلومات المستكملة لعام ٢٠١٦ التي تلقيناها في تقرير الأمين العام (A/71/91) عن أثر الحصار الإجرامي الاقتصادي والتجاري والمالي ضد شعب كوبا وحكومتها.

وتدرك كوبا دعمنا وتضامننا غير المشروط ويمكنها الاطمئنان إزاء ذلك. لقد بدأت الثورة الكوبية بحزم وتصميم في خطواتها الأولى صوب الكرامة واستعادة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وبعد أكثر من خمسة عقود من المقاومة، أرسى شعب كوبا وحكومتها قيمةً تجسد الكرامة والسيادة، مؤكدين ثورتهم الاشتراكية وقيمتها الإنسانية. ولطالما كانت كوبا

هافانا في آذار/مارس من هذه السنة، بعد نحو ٩٠ عاماً من آخر زيارة يقوم بها رئيس للولايات المتحدة إلى كوبا.

ونرحب بحماس كبير بتعيين السفير الكوبي لدى واشنطن وسفير للولايات المتحدة لدى هافانا مؤخراً، وإن كان تنفيذ هذه الخطوة بانتظار موافقة مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة. ونرحب أيضاً بالتدابير الملموسة التي تؤثر على حياة المواطنين في كلا البلدين مباشرة، مثل إنشاء الروابط الجوية والبحرية والبريدية وتيسير التحويلات المالية.

وعلى الرغم من أوجه التقدم تلك، فإن رفاه الشعب الكوبي، ولا سيما أولئك الأكثر فقراً وضعفاً، ما زال يتأثر بالحصار. ونحن نقدر جهود رئيس الولايات المتحدة من أجل إنهاء الحصار، ونرى أنه من الضروري أن يبدأ كونغرس الولايات المتحدة مناقشات بشأن إنهاء الحصار. فرفع الحصار عن كوبا يحظى بدعم لا جدال فيه من المجتمع الدولي، وقد تجلّى ذلك في ١٩١ صوتاً مؤيداً للقرار ٥/٧٠ في الدورة السابقة للجمعية العامة.

ووفد بلدي على ثقة بأن الوقت قد حان للحوار والتعاون، وهو ما يمكن أن يفضي إلى إنهاء الحصار في الحال.

السيد سيبيل بورخا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): إن الحصار الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ ٥٦ عاماً من الأمثلة الصارخة على التنفيذ المشين لسياسة القوة. وسيظل في سجلات التاريخ بوصفه دليلاً واضحاً على السلوك المسيء من جانب قوة عظيمة ضد شعب فخور يتمتع بالكرامة ويتشبث بسيادته بدافع الغيرة. وهذا تجاهل مشين من قبل تلك القوة العظيمة للقانون الدولي وللرأي الذي يجمع عليه المجتمع الدولي تقريباً، والذي طالب عامًا بعد عام بإنهاء هذه السياسة.

ويأتي هذا السلوك من البلد الذي ألهم شعوب العالم في عام ١٧٧٦ بالكفاح من أجل إنهاء الاستعمار، والاستقلال

من جانب المجتمع الدولي كان ضروريا لرفع الحصار وسيبقى كذلك.

ولئن كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تصر على سياستها الفاشلة والانعزالية ضد شعب كوبا وحكومتها، بينما تواصل تجاهل النداء العالمي من جانب شعوب العالم، بما في ذلك شعبها نفسه، فإن الجمعية العامة ستستمر في المطالبة بوضع حد لحصارها الإجرامي اللاإنساني واللاقانوني وإلغائه بالكامل، وهو الحصار لا يؤيده سوى بلدين ضد إرادة المجتمع الدولي. وما دامت الولايات المتحدة لا تتخلى عن سياستها المتمثلة في التدخل وفرض إرادتها، إما في شكل تدابير قسرية أو جهود ترمي إلى تغيير الحكومة، ضد كوبا وغيرها من البلدان النامية، سيتعين علينا أن نواصل تقديم مشاريع قرارات بشأن الموضوع إلى الجمعية العامة.

وسواصل وفد بلدي تأييد مشاريع القرارات هذه، بما في ذلك مشروع القرار A/71/L.3، الذي قدمه اليوم البلد الشقيق كوبا والذي سنصوت مؤيدين له. ويأمل المجتمع الدولي أن تظهر الولايات المتحدة أخيرا في عام ٢٠١٦ قدرا أكبر من الإرادة السياسية بحيث يمكن اعتماد مشروع القرار هذا بدون تصويت، وأن نتمكن في نهاية المطاف من أن نشهد نهاية للحصار المفروض على كوبا، الأمر الذي سيتطلب تقديم ضمانات لكفالة التفكيك العملي للحصار بشكل تام وكامل. وعندئذ ستعمل الولايات المتحدة في انسجام مع رغبات المجتمع الدولي وتطلعاته.

وفي الختام، أكرر أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ستواصل مطالبة حكومة الولايات المتحدة بتغيير سياستها تجاه قارتنا. إننا نريد السلام والاحترام وعدم التدخل والتفكيك النهائي والكامل للحصار الإجرامي المفروض على كوبا، فضلا عن إعادة أراضي غوانتانامو الشرعية للشعب الكوبي الشقيق.

سباقة إلى تلبية احتياجاتنا من جميع الأنواع في الكوارث أو حالات الطوارئ. وبالإشارة إلى كوبا فيدل وراؤول، وجميع بنائهما وأبنائهما، فقد قال محقا القائد الرئيس دانييل أورتيغا في احتفال عيد الميلاد التسعين لفيدل كاسترو:

”تعلمنا كثيرا من فيدل. فقد علمنا الكثير جدا من خلال كلماته الحماسية وبلاغته ورسالته الفريدة لتحقيق العدالة والتضامن والتكامل في جهودنا الرامية إلى أن نقوم معا بتوحيد وتطوير قوتنا ومواهبنا وثقافتنا ومواطنتنا في دولة مستقلة وحرّة وذات سيادة. شعوبنا الأمريكية والكاريبية – الوطن والشعوب المقاتلة، الوطن والشعوب الباسلة، الوطن والشعوب التي شكلت الثورة والتطور بكرامة وعزة“.

ونحن سعداء، ونرحب باستعادة العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، فمن المخيب للآمال أن نلاحظ أن الحصار لا يزال مستمرا. وعلى الرغم من التدابير المعلنة، فإن الحصار لا يزال قائما. كما تستمر الإرادة والسياسات التي تعزز وتفرض تغييرات في النظام السياسي والاجتماعي الاقتصادي لكوبا، والنية لمواصلة وضع برامج للتدخل.

ومن غير المقبول لبلدنا أن يتم استخدام تدابير اقتصادية قسرية وانفرادية كأدوات سياسية انتقائية لمهاجمة شعب مستقل وتنفيذ سياسات لتغيير النظام. لقد كان الأثر السلبي الطويل الأمد للحصار وما زال هو العقبة الرئيسية أمام التنمية المستدامة للشعب الكوبي. وهو يتعارض تماما مع اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتنفيذها، والتي التزمت بها الدول الأعضاء كافة. لقد رفض ١٩١ بلدا الحصار التاريخي والذي عفا عليه الزمن المفروض على ذلك الشعب والحكومة البطلين في انتهاك للقانون الدولي، مما يؤكد على أن دور التعبئة

٥٠ عاما من السعي على طريق العزلة، اخترنا أن نسلك طريق المشاركة، لأننا، كما قال الرئيس أوباما في هافانا، ندرك أن مستقبل الجزيرة يوجد بطبيعة الحال بين أيدي الشعب الكوبي. وبعد مرور عامين تقريبا على إعلان الرئيس أوباما التحول في نهجنا، عدلنا اللوائح المنفذة للحصار ست مرات كانت آخرها في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، مع إيجاد السبل الكفيلة بزيادة التفاعل بين حكوماتنا وشعوبنا. وربطنا من جديد علاقات دبلوماسية مع حكومة كوبا، وأعدنا فتح السفارات في عاصمتينا، واستأنفنا الرحلات التجارية المنتظمة بين الولايات المتحدة وكوبا، ويسرنا سفر الأشخاص، وقمنا بتخفيف القيود المفروضة على الأعمال التجارية الأمريكية، ورجال الأعمال الذين يرغبون في القيام بأعمال تجارية في كوبا، وألغينا القيود المفروضة على سفر الكوبيين الأمريكيين لزيارة أسرهم في الجزيرة.

وأصبح الرئيس أوباما أول رئيس في التاريخ يزور كوبا خلال فترة ولايته منذ عام ١٩٢٨. وفي رحلة أكثر تواضعا هنا في نيويورك، قمت بأول زيارة يقوم بها سفير للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة إلى البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة، منذ الثورة الكوبية. ونضيف اليوم إلى تلك اللائحة امتناع الولايات المتحدة عن التصويت في الجمعية العامة على مشروع القرار الذي يدعو إلى إنهاء الحصار.

ولا يعني الامتناع عن التصويت على مشروع القرار بأن الولايات المتحدة تتفق مع جميع سياسات الحكومة الكوبية وممارساتها. إننا لا نتفق معها. ونشعر بالقلق العميق جراء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تواصل الحكومة الكوبية ارتكابها ضد شعبها مع الإفلات من العقاب، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي لأولئك الذين ينتقدون الحكومة، والتهديد والتخويف، وأحيانا الاعتداء البدني على المواطنين الذين

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): لقد اتبعت الولايات المتحدة على مدى أكثر من ٥٠ سنة، سياسة تهدف إلى عزل حكومة كوبا. ولما يقرب من نصف تلك المدة صوتت الدول الأعضاء بأغلبية ساحقة مؤيدة لمشروع قرار الجمعية العامة الذي يدين الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة ويدعو إلى إنهائه.

صوتت الولايات المتحدة دائما مُعارضةً لمشروع القرار هذا؛ وستمتنع الولايات المتحدة اليوم عن التصويت. دعوني أبين لكم الأسباب.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أوضح الرئيس أوباما معارضته للحصار ودعا الكونغرس إلى اتخاذ إجراءات لرفعه. مع ذلك، وبينما توافق إدارة أوباما على ضرورة رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، فليس للسبب المذكور في مشروع القرار المعروض علينا (A/71/L.3) إن جميع الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة فيما يخص كوبا، كانت ولا تزال متوافقة مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك ما ينطبق من أحكام القانون التجاري والقانون العرفي للبحار. ونرفض رفضا قاطعا البيانات الواردة في مشروع القرار التي توحى بخلاف ذلك.

ولكن مشروع القرار الذي نصوت عليه اليوم مثال ممتاز للسبب الذي جعل سياسة العزل التي نهجتها الولايات المتحدة تجاه كوبا لا تحقق شيئا، أو الأسوأ من ذلك، كيف أنها قوضت بشكل فعلي الأهداف بالذات التي هدفت إلى تحقيقها. وبدلا من عزل كوبا، فإن سياستنا، كما قال الرئيس أوباما مرارا وتكرارا، عزلت الولايات المتحدة، بما في ذلك هنا في الأمم المتحدة.

وخلال فترة ولاية الرئيس أوباما، اعتمدنا نهجا جديدا، وبدلا من محاولة عزل كوبا عن بقية العالم، نريد أن يفتح عالم الفرص والأفكار أبوابه أمام الشعب الكوبي. وبعد أكثر من

الولايات المتحدة تلك الشواغل مباشرة مع الحكومة الكويتية خلال حوارنا التاريخي بشأن حقوق الإنسان في هافانا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، الذي أظهر أنه بينما يستمر الخلاف بين حكومتي بلدينا بشأن المسائل الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان، فقد وجدنا سبيلا لمناقشة تلك القضايا بطريقة محترمة ومتبادلة. ونحث الدول الأعضاء الأخرى على إثارة تلك المسائل أيضا.

وتعتقد الولايات المتحدة أن هناك الكثير الذي يمكننا أن نفعله معا مع كوبا للتصدي للتحديات العالمية. ويشمل ذلك هنا في الأمم المتحدة، حيث شكلت العداوة التي استمرت لعقود بين دولتنا إلهاء لنا، وفي أسوأ الأحوال عائقا، أمام القيام بأهم عمل تقوم به هذه المؤسسة، ومساعدة الأشخاص الأكثر ضعفا في العالم.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بإعطاء مثال واحد فقط، وهو مثال مؤثر للغاية. في عام ٢٠١٤، واجهنا تفشي وباء الإيبولا الأشد فتكا في تاريخ كوبنا. وأشارت التوقعات المروعة إلى إمكانية إصابة مليون شخص في غضون بضعة أشهر. مع ذلك، وبينما أوضح الخبراء أن السبيل الوحيد لوقف الوباء يتمثل في مواجهته في جذوره، كان المجتمع الدولي بطيئا في تحركه. ولم تتحرك العديد من الدول.

وفي هذا السياق، قرر الرئيس أوباما نشر أكثر من ٣٠٠٠ موظف من موظفي الولايات المتحدة في بؤرة تفشي الوباء، حيث انضموا إلى مئات الأمريكيين العاملين في المنظمات غير الحكومية والوكالات الإنسانية في المناطق الأكثر تضررا. ودفع الرئيس أوباما الدول الأعضاء إلى القيام بدورها. وكانت إحدى أوائل الدول التي قدمت يد المساعدة هي كوبا، التي أرسلت أكثر من ٢٠٠ مختص في مجال الصحة إلى المنطقة، وهو إسهام ملهم لبلد لا يتعدى سكانه ١١ مليون شخص.

يشاركون في الاجتماعات والمسيرات السلمية، وفرض قيود شديدة على وصول الناس في الجزيرة إلى المعلومات الخارجية.

وكما أوضح الرئيس أوباما عندما سافر إلى هافانا، نعتقد أن الشعب الكويتي، شأنه شأن جميع الشعوب، يحق له التمتع بحقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في حرية التعبير بدون خوف والحق في التجمع والتنظيم والاحتجاج سلميا. ونحن نقول ذلك، ليس لأن تلك الآراء تعكس مفهوما أمريكيا يتمحور حول الحقوق، بل لأنها حقوق إنسان عالمية مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اللذين يفترض من جميع الدول الأعضاء الـ ١٩٣ احترامهما والدفاع عنهما. وهي الحقوق التي لا غنى عنها لتحقيق كرامة الرجال والنساء والأطفال بغض النظر عن مكان إقامتهم أو نوع الحكومة التي تحكمهم.

واسمحوا لي أن أكون أول من يقر بأنه، كما أشار إلى ذلك نظراؤنا الكويتيون في الكثير من الأحيان، فإنه على الولايات المتحدة العمل على ضمان تمتع مواطنيها بتلك الحقوق أولا. ونحن نعلم أنه في بعض الأحيان في تاريخنا، استخدم قادة ومواطنو الولايات المتحدة ذريعة تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة لتبرير الإجراءات التي خلفت تركة عميقة من انعدام الثقة. ونحن ندرك أن تاريخنا الذي توجد فيه الكثير من الأشياء التي تجعلنا فخورين، يعطينا أيضا أسبابا كافية للتواضع.

ونحن ندرك أيضا المجالات التي أحرزت فيها الحكومة الكويتية تقدما كبيرا في النهوض برفاه شعبها، من خفض الكبير في معدل وفيات الأطفال، إلى كفاءة حصول الفتيات على نفس فرص الوصول إلى المدارس الابتدائية والثانوية مثل الفتيان.

ولكن لا شيء من ذلك يعني بأنه علينا التزام الصمت عندما تنتهك حقوق الشعب الكويتي، كما فعلت الدول الأعضاء غالبا هنا في الأمم المتحدة. وهذا هو السبب في إثارة

وعندما رجع الدكتور بايث ساريا إلى سيراليون، سئل لماذا رجع بعد كل الذي حدث له. فرد ببساطة:

”كانت هناك حاجة إلى عودتي. فيروس إيبولا تحد لا بد لي من مكافحته هنا حتى النهاية، بغية منعه من الانتشار في بقية أنحاء العالم.“

إن ما وصفته لتوي هو صورة الأمم المتحدة عندما تعمل على النحو المطلوب. فمثل هذه الجهود النبيلة هي بالتحديد السبب الذي من أجله يجب على الولايات المتحدة وكوبا مواصلة إيجاد السبل للعمل معا، حتى لو ظلت خلافاتنا قائمة. سوف نتخذ اليوم خطوة صغيرة أخرى لنتمكن من القيام بذلك. وأتمنى أن تليها الكثير من الخطوات - بما في ذلك، على ما نأمل، إنهاء الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة نهائيا وإلى الأبد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برونو رودريغيث باريا، وزير خارجية كوبا، لعرض مشروع القرار A/71/L.3.

السيد رودريغيث باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): لقد انقضى عامان تقريبا منذ أن أعلن الرئيس باراك أوباما استعداداه لاستخدام صلاحياته التنفيذية والعمل مع الكونغرس لرفع الحصار المفروض على كوبا. وخلال تلك الفترة، عاد المناضلون الكوبيون الثلاثة المناهضون للإرهاب؛ وجرى وضع حد لإدراج اسم كوبا غير المبرر على ما تسمى قائمة الدول الراحية للإرهاب الدولي؛ واستعيدت العلاقات الدبلوماسية وأعيد فتح السفارتين في العاصمة؛ وزار هافانا رئيس الولايات المتحدة، ووزير الخارجية وأعضاء آخرون في حكومة الولايات المتحدة، فضلا عن العشرات من أعضاء مجلس الشيوخ وممثلين وأشخاص من مختلف قطاعات المجتمع. وما من شك في أنه تم إحراز تقدم في مجال الحوار والتعاون بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، وجرى التوقيع على

وكان أحدهم طبيبا كويا عمره ٤٣ عاما، اسمه فليكس بايث ساريا، أرسل إلى وحدة علاج للإيبولا في سيراليون. وخلال معالجة المصابين، عاد الطبيب بايث ساريا بأعراض الفيروس، وتحول من وضع الطبيب إلى وضع المريض. ومع تدهور حالته، نقل جوا إلى جنيف، حيث فقد الوعي لمدة يومين. وتوفي تقريبا، إلا أنه استعاد وعيه، وعاد في نهاية المطاف إلى هافانا، حيث قال إنه استعاد عافيته بعد احتضان طفله البالغ من العمر عامين.

وأود أن يفكر الأعضاء للحظة واحدة فقط، في الذي تعين القيام به لإنقاذ حياة الطبيب بايث ساريا، وهو رجل خاطر بحياته من أجل إنقاذ أشخاص في بلد في جانب آخر من العالم. وقد تمت معالجته في البداية في عيادة كان يعمل فيها، وتم بناؤها بمساعدة منظمة غير حكومية مقرها الولايات المتحدة. ونقل من هناك إلى عيادة يديرها أطباء من وزارة الدفاع البريطانية. ثم نُقل جوا إلى سويسرا على متن طائرة أمريكية مستأجرة للنقل الطبي.

وعند وصوله إلى المستشفى في جنيف، عالج أطباء سويسريون بعلاج تجريبي تم تطويره في كندا.

لاحظوا جميع الدول التي ساهمت في إنقاذ حياة ذلك الطبيب الشجاع - ذلك الطبيب الذي، بعد أن استرد عافيته في هافانا، اختار بالفعل العودة إلى سيراليون حتى يتسنى له الانضمام إلى زملائه في الميدان لإنقاذ أرواح أبناء من سيراليون. كان الدكتور بايث وجميع زملائه ينتمون إلى وحدة هنري ريف الكوبية، التي تستجيب للكوارث والأوبئة الدولية والتي تستمد اسمها من اسم شاب أمريكي وُلد في بروكلين، وفي سن التاسعة عشرة من عمره سافر إلى كوبا للانضمام إلى المناضلين في البلد من أجل الاستقلال، وضحي بحياته في عام ١٨٧٦ وهو يقاتل إلى جانب الكوبيين في سبيل نيل حريتهم.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

من حيث نطاقها وأثرها. فالتدابير المتخذة في مجال الاتصالات السلوكية واللاسلكية، للأسف، تسعى صراحة إلى تحقيق أهداف سياسية وتدخلية معلنة، ولكنها تظهر مدى اتساع صلاحيات الرئيس. فهو بإمكانه، إن أراد، أن يأذن غدا بالتجارة والقروض والاستثمارات الخاصة في جميع قطاعات الاقتصاد الكوبي.

إن التدابير المتصلة بالتجارة مع الشركات الخاصة الصغيرة، وهي تدابير لها أيضاً، للأسف، دوافع سياسية صريحة، لن تكون ذات جدوى على نطاق واسع طالما لم تؤخذ التنظيمات والهياكل الاقتصادية للتجارة الخارجية لكوبا في الحسبان. ومع ذلك، فهي تبين أنه يمكن كذلك إحراز تقدم في مجال التجارة، حتى ولو ظلت قوانين الحصار من دون تغيير.

لقد قال بعض المتحدثين باسم الولايات المتحدة إن النظام الكوبي يعوق تنفيذ هذه التدابير. إنهم يعلمون أن هذا غير صحيح. إن الحصار برمته هو الذي يحدد الواقع الراهن.

ومن الواضح والمعروف جيداً أن رئيس الولايات المتحدة يتمتع بصلاحيات تنفيذية واسعة، لم يستخدمها. وبإمكانه إدخال تعديلات هامة على التنفيذ العملي للحصار وآثاره الاقتصادية والإنسانية.

فهل هذا التغيير يعني أنه سيستخدم هذه الصلاحيات بتصميم؟ قبل ١٢ يوماً بالتحديد، أعلنت وزارة المالية ووزارة التجارة في الولايات المتحدة عن اتخاذ تدابير جديدة ذات نطاق محدود جداً وإن كانت تدابير إيجابية. فهي تهدف في الغالب إلى توسيع نطاق المعاملات المأذون بها سابقاً؛ وبدلاً من أن كوبا والشعب الكوبي، فإنها تنفع الولايات المتحدة.

وهناك بعض الأنباء الطيبة. من الآن فصاعداً، سيُسمح لمواطني الولايات المتحدة الذين تأذن لهم الحكومة بزيارة كوبا، أو الذين يسافرون إلى بلدان أخرى، بشراء منتجات كوبية وحملها معهم في الأمتعة الشخصية، بما في ذلك مشروب الرام

اثنى عشر اتفاقاً في مجال المنفعة المتبادلة. وقد أعلنت الولايات المتحدة الآن من فورها أنها ستمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/71/L.3.

غير أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي لا يزال قائماً، وهو يضر بالشعب الكوبي ويعوق تنمية البلد الاقتصادية. وبالنظر إلى وضوح طابع الحصار الذي يتجاوز الحدود الوطنية، فإنه يؤثر كذلك بصورة مباشرة على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد وصفه زعيم الولايات المتحدة وغيره من كبار المسؤولين بأنه عفا عليه الزمن وغير ذي جدوى في تعزيز المصالح الأمريكية، وهو سياسة فاشلة عديمة الفائدة وغير قابلة للاستمرار، وعبء على المواطنين، ويضرّ بالشعب الكوبي ويفرض على الولايات المتحدة العزلة. إن الحصار ينبغي رفعه.

لقد استغرق الأمر ٢٤ سنة لتغيير الصوت المنعزل للولايات المتحدة الأمريكية في هذه القاعة. كانت سنة ٢٤ من العزلة والإخفاق، كما قالت السفيرة سامانثا باور. والسنوات الثماني والخمسون من مقاومة شعبنا البطولية تمثل خلفية ما يحدث. في هذا الوقت، إنني أفكر في شعبي، في فيدل وراؤول، وفي الشبان الكوبيين الذين ورثوا نضالنا الطويل المجيد.

سألني بعض الناس عن الغرض من عرضي مشروع القرار مرة أخرى على الجمعية العامة. ولا يمكنني بأي حال من الأحوال أن أقلل من أهمية الرسالة السياسية والأخلاقية القوية التي توجهها الجمعية إلى شعوب العالم. الحقيقة تشق الطريق دائماً؛ والعدالة تنتصر في نهاية المطاف. والامتناع عن التصويت الذي أعلن للتو يشكل بالتأكيد خطوة إيجابية لمستقبل تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا. إنني أشكر السفيرة باور على كلماتها وجهودها. بيد أن معظم اللوائح التنفيذية والقوانين المنشئة للحصار لا تزال سارية المفعول، ولا تزال وكالات حكومة الولايات المتحدة تنفذها بصرامة. ونحن نؤثّر بأن التدابير التنفيذية التي اعتمدتها حكومة الولايات المتحدة تشكل خطوات إيجابية، ولكنها محدودة جداً

للحصار على الصحة، والتعليم، والأغذية، والخدمات، وأسعار السلع، والأجور، والمعاشات التقاعدية. وفرض شروط تمييزية ومرهقة، جنباً إلى جنب مع الآثار الرادعة للحصار، يقيد شراء الأغذية والحصول من أسواق الولايات المتحدة على الأدوية، والكواشف الكيميائية، وقطع غيار للأجهزة والأدوات الطبية وغيرها.

ولم تتمكن شركة مدترونك الأمريكية من إبرام عقود مع الشركات الكويتية لبيعها الأجهزة الخاصة بالتحفيز العميق للدماغ لعلاج المرضى الكويتيين بداء باركنسون وغيره من الاضطرابات العصبية، حيث ادعت مؤخراً أن ذلك يُعزى إلى القيود التي يفرضها الحصار. كما لم تتمكن شركة سيغما - ألدريش المتعددة الجنسيات من توفير وسائل الحماية والمنتجات الكيميائية والبيوتكنولوجية التي طلبتها شركة فارماكوبا الكويتية لصنع العقاقير في البلد.

وفي أيار/مايو، قامت اللجنة التنظيمية النووية للولايات المتحدة بإبلاغ الفرع الأمريكي للشركة الألمانية إيكتر وتسيلغر بأنها سترفض طلبه الحصول على ترخيص بتوفير منتجاتها لشركة فيليبس الهولندية، التي تتولى معايرة المعدات الطبية التي اشتراها معهد علم الأورام في كوبا في عام ٢٠١٣، مما يؤثر على توفير الخدمة الحيوية لمرضى السرطان.

وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، قامت شركة إيميلدو الإيطالية الموردة للأجهزة الطبية بإخطار الشركة الكويتية ميديكوبا بأن شركة "بوسطن سيانتييفيك كوربوريشن" الأمريكية رفضت أن تباع لها مولد للترددات اللاسلكية يحمل علامة كوسمان التجارية والذي يُستخدم لتشخيص السرطان. ويؤثر الحصار أيضاً على مصالح المواطنين الأمريكيين أنفسهم، الذين يمكنهم الاستفادة من مختلف الخدمات في كوبا، بما في ذلك الرعاية الصحية.

والتبغ، وذلك دون فرض أي حدود لقيمتها، أي ما يمكن أن تتسع له حقائب الأمتعة الشخصية. ومع ذلك، فإن تصدير تلك المنتجات إلى الولايات المتحدة لا يزال محظوراً. فما سبب ذلك؟ وما لم تكن هناك تراخيص محددة، فإن التدابير الجديدة لا تسمح للولايات المتحدة بالاستثمار في بلدنا ولا بإقامة مشاريع مشتركة، ولا حتى لإنتاج المنتجات الصيدلانية والتكنولوجيا الحيوية الكويتية التي جرى، لحسن الطالع، السماح بتسويقها وتوزيعها في الولايات المتحدة، شريطة أن تحظى بالموافقة من إدارة الأغذية والعقاقير في الولايات المتحدة.

ولم يجز توسيع صادرات الولايات المتحدة إلى كوبا بخلاف المبيعات المحدودة المأذون بها سابقاً، والتي تستبعد القطاعات الرئيسية للاقتصاد الكويتي؛ ولم يتم الإعلان عن أي تغييرات أخرى في القطاع المالي، وبالتالي فإن الحصار القائم على فتح المصارف الكويتية لحسابات تحويلية في مؤسسات مماثلة في الولايات المتحدة لا يزال ساري المفعول.

ولم يعتمد كونغرس الولايات المتحدة، من جانبه، أيّاً من التعديلات أو المبادرات التشريعية العشرين التي اقترحت، بدعم من الحزبين، لرفع بعض القيود المفروضة بموجب الحصار أو حتى هذه السياسة بأكملها. بل على العكس من ذلك، فإنه جرى تقديم ما يزيد على ٥٠ مبادرة تشريعية، تهدد بتعزيز الجوانب الأساسية للحصار ومنع الرئيس من إصدار أوامر تنفيذية جديدة أو من تنفيذ التدابير المعتمدة فعلاً، ولم يجز اتخاذ أي تدابير حكومية محددة في هذا الصدد.

لذلك، من الضروري الحكم استناداً إلى الوقائع. والخطوة الأهم والأوضح تتمثل في تفكيك الحصار - وهذا أكثر أهمية من الخطب والبيانات الصحفية أو حتى من تصويت وفد في هذه القاعة. وأكرر القول إننا يجب أن نحكم استناداً إلى الوقائع. إن الخسائر البشرية الناجمة عن الحصار لا تحصى. فلا توجد أسرة أو صناعة كويتية في البلد لا تعاني من الآثار السيئة

وفي الشهر الماضي، رفضت مصارف موجودة في باكستان فتح خطاب اعتماد، كانت قد طلبته شركة في ذلك البلد لشراء ١٠٠ ٠٠٠ جرعة من اللقاح المضاد لالتهاب الكبد الوبائي باء، على أساس أن كوبا بلد يخضع لجزاءات الولايات المتحدة.

إن الحصار القانوني الذي يمنع المواطنين الأمريكيين من حرية السفر إلى كوبا لا يزال ساري المفعول، الأمر الذي يشكل انتهاكا لحرياتهم وحقوقهم المدنية؛ وإن كان قد تم تيسير إجراءات السفر بموجب تراخيص عامة وينطبق ذلك فحسب على الأغراض التي تدرج في إطار الاثني عشرة فئة التي يأذن بها قانون الولايات المتحدة. ويخاطر أي مواطن من مواطني الولايات المتحدة بدفع غرامة قدرها ١٠٠ ٠٠٠ دولار في حالة سفره إلى كوبا برفقة عدة أشخاص. ولا يزال الحصار يشكل انتهاكا جسيما وصارخا ومنهجيا لحقوق الإنسان لجميع الكوبيين من الرجال والنساء، ويعتبر بمثابة عمل من أعمال الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، لعام ١٩٤٨. وهو يشكل عقبة أمام التعاون الدولي في المجالات الإنسانية.

وحسب تقديرات دقيقة جدا ومتأنية ومتحفظة، فإن الأضرار الاقتصادية المباشرة التي تكبدها كوبا بسبب الحصار بين نيسان/أبريل ٢٠١٥ وآذار/مارس ٢٠١٦ بلغت ٤,٦٨ بليون دولار بحسب قيمة الدولار اليوم. وتبلغ قيمة الأضرار الاقتصادية المتراكمة على مدار قرابة ستة عقود ٧٥٣,٦٨٨ بليون دولار، مع مراعاة الانخفاض في سعر الذهب. وبالأسعار الحالية، فإن تلك الأضرار تتجاوز ١٢٥ بليون دولار.

إن الحصار هو العقبة الرئيسية أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعبنا. فهو يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام. وتطبيقه الذي يتجاوز الحدود الإقليمية يعزز بقدر أكبر طابعه بوصفه انتهاكا للقانون

وأعرب عن الشكر للسفيرة سامانثا باور على كلماتها الصادقة، وأشاطرهما المشاعر بشأن القيمة الرمزية لحالة الدكتور فليكس ساريا بايث. وهذا مثال على ما يمكننا إنجازه عندما يكون هناك تعاون دولي.

ولكن لا يمكن أن ننسى أنه خلال الفترة المفجعة لتفشي وباء فيروس إيبولا في غرب أفريقيا، عمد مصرف ستاندر تشارتر البريطاني إلى الحؤول دون نشر فريق المعونة الطبية الكوبي بسبب رفضه إجراء تحويلات مالية بين منظمة الصحة العالمية والأفرقة الطبية الكوبية، والتي خاطر أعضاؤها بمن فيهم الدكتور ساريا بايث، بحياتهم أثناء أدائهم لعملهم من خلال المخالطة المباشرة للمرضى. وحتى في ظل تلك الظروف القاسية، كانت تلك التحويلات تقتضي الحصول على تصاريح محددة من وزارة الخزانة. وأغلق فرع ذلك المصرف في أوغندا الحسابات الشخصية للكوبيين العاملين في مجال الصحة في ذلك البلد، ومنعهم أيضاً فرع لمصرف باركليز من إجراء تحويلات إلى كوبا. وحدث الأمر نفسه لموظفي التعاون الكوبيين العاملين في قطاع التعليم في بلدان أخرى. وهذه الأمثلة تظهر الواقع المعقد بين الولايات المتحدة وكوبا. ومع ذلك، فإن محور النقاش الجاري في هذا الصباح يبعث على التشجيع. ونظراً لتغيير الولايات المتحدة تصويتها، يمكن للمرء أن يتساءل عما إذا كانت هذه الممارسات ستتوقف.

ولم يكن ممكناً إجراء أي تحويلات مالية في آب/أغسطس في حالات تتعلق بتوفير خدمات توليد ولطب الأطفال وطب العيون في الجزائر بسبب رفض مصرفي كومرتسبانك الألماني وك.ي. بي. سي البلجيكي القيام بذلك. ومن خلال البرنامج المخزي للاستقبال المؤقت للمهنيين الطبيين الكوبيين، الذين يعملون في بلدان أخرى، تحاول الولايات المتحدة إعاقه التعاون الطبي وحرمان تلك البلدان وبلدي من الموارد البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً والتي لا غنى عنها.

الذي لم يكن موجوداً قط بين البلدين، لأننا مقتنعون بأن ذلك لا يمكنه إلا أن يسفر عن تحقيق فوائد متبادلة“.

وفي وقت لاحق، بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أضاف،

”نؤكد مجدداً رغبتنا في إقامة علاقات قوامها التعايش المتحضر مع الولايات المتحدة، غير أن كوبا لن تتخلى ولو حتى عن مبدأ واحد من مبادئها ولن تقدم أي تنازلات بشأن سيادتها واستقلالها“.

ومن الناحية التاريخية، كانت حكومة الولايات المتحدة في البداية تعتزم ضم كوبا. وبعد تعذر ذلك، حاولت ممارسة الهيمنة عليها. وعقب انتصار الثورة الكوبية، سعت حكومة الولايات المتحدة إلى

”إثارة الشعور بخيبة الأمل والإحباط من خلال التسبب في حالة من عدم الرضا والمشقة من المنظور الاقتصادي ... وحرمان كوبا من الأموال والإمدادات وذلك لخفض المرتبات الاسمية والفعالية لإشاعة الجوع واليأس والإطاحة بالحكومة“.

وينص التوجيه الرئاسي المتعلق بالسياسة العامة الذي نشر في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر على أن حكومة الولايات المتحدة تعترف

”بسيادة كوبا وتقريرها لمصيرها ... وأن الأمر متروك للشعب الكوبي كي يحدد خياراته بشأن مستقبله“.

ومع ذلك، فإن لغته المخادعة لا تخفي غرض تغيير النظام الدستوري وتشجيع التغييرات في النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي لكوبا. ولا تخفي العزم على مواصلة تنفيذ برامج تدخلية تخدم مصالح الولايات المتحدة، ولا العزم على اختراقها لقطاعات المجتمع الكوبي. ويقول التوجيه إن

الدولي. فكيف يمكن للمرء أن يعترض على تلك المزاعم؟ تكفي قراءة الوثائق القانونية.

لقد رحبنا بإعلان وزارة الخزانة في الولايات المتحدة الذي يأذن باستخدام بلدي لدولارات الولايات المتحدة في تعاملاته الدولية. غير أنه حتى الآن، لم تتمكن كوبا من تسديد مدفوعات أو إيداع ودائع نقدية بتلك العملة بسبب الغرامات والآثار الترهيبية للحصار. وفي بلدان ثالثة، شهدنا زيادة في وقف العمليات وإغلاق الحسابات المصرفية الكوبية في الخارج ورفض منح الائتمانات ورفض التحويلات من كوبا أو إليها.

وعند محاولة الدخول من كوبا على الموقع الشبكي لقسم نورتون التابع لشركة سيمانتيك، والذي يوفر، ضمن أمور أخرى، خدمات تتعلق بصد وإزالة البرمجيات الخبيثة والفيروسات الحاسوبية، يجد المرء الرسالة التالية،

”امثالاً لقوانين الولايات المتحدة المطبقة، لا يمكننا إنجاز طلبكم“.

والعديد من المواقع الشبكية الأخرى ترد بأن المستخدم ليس لديه إذن بالدخول على هذا العنوان الشبكي من خادمه، أو تقول ببساطة ”ممنوع الدخول“.

وهناك عوامل أخرى بالإضافة إلى الحصار تساهم في صعوباتنا الاقتصادية. وهي تشمل النظام الاقتصادي الدولي الجائر، والأزمة العالمية، والتشوهات التاريخية والضعف الهيكلي للتخلف الإنمائي، والاعتماد الكبير على الطاقة والواردات الغذائية، وآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية، وكذلك - وهو شيء لا نخفيه - الأخطاء التي نرتكبها نحن. ويكافح شعبنا والحكومة جاهدتين للتغلب على هذه الحقيقة.

وفي ١٧ نيسان/أبريل، قال الرئيس راؤول كاسترو روس،

”لدينا الإرادة لإجراء حوار قائم على الاحترام وبناء نوع جديد من العلاقة مع الولايات المتحدة، الأمر

٢٦ حزيران/يونيه من هذا العام بثمانية ملايين توقيع، تأييداً لتعديلنا الدستوري، الذي يشكل جزءاً من دستور جمهورية كوبا، والذي يعلن أن النظام الاشتراكي لا عودة عنه في بلدنا. ولعلّ من المفيد الاعتراف بأنّ التغيير في كوبا مسألة سيادية تخص الكوبيين وحدهم وأنّ كوبا بلد مستقل حقاً. وهي كذلك لأنها نالت استقلالها بنفسها ودافعت عنه، وستواصل الدافع عنه وإن كان الثمن أعظم التضحيات وأكبر المخاطر. وعليها أن تعلم أنّ شعبنا امتلك السلطة وأنه "مكّن" نفسه منذ زمن بعيد، وهو يمارس السلطة السيادية، سلطة الشعب، يومياً. وهذا هو التفسير الوحيد لوجودنا هنا اليوم. إننا فخورون بتاريخنا وثقافتنا، وهما أثمن كنوزنا. ولن ننسى ماضينا أبداً، لأنّ ذلك هو السبيل الوحيد لعدم العودة إليه أبداً. لقد اخترنا مسارنا نحو المستقبل بالفعل. ونعلم أنه مسار طويل وصعب، لكننا لن نخذ عنه لفرط سذاجة أو بسبب عروض براءة أو بطريق الخطأ. وما من قوة على وجه الأرض يمكن أن تُرغمنا على أن نفعل ذلك. لقد شهدنا أحلاماً عديدة تتحقق، أحلامنا وأحلام الآخرين، التي تشاطرناها مع شعوب أخرى. ولدينا الكثير من الأحلام التي لم تتحقق بعد. لكنها أحلامنا. ولسنا بحاجة إلى أحلام غريبة على ثقافتنا أو تاريخنا.

إنّ الثورة الكوبية قد صُنِعت، وتُصنع كل يوم، بأيدي الشباب ومن أجلهم. والشباب الكوبيون، الذين يبدو أنهم يُشبهون إلى حد كبير زمامهم، فإنهم لا يقلون وطنية ومناهضة للإمبريالية عن آبائهم وأجدادهم. لقد دافعنا، وسنظل ندافع عن قِيمنا ورموزنا التي ستريدها ثراء، لكنها ستبقى كوبية دائماً. ولن نغيّرها بأخرى غريبة عنّا. سنناضل من أجل بناء أمة ذات سيادة ومستقلة واشتراكية وديمقراطية ومزدهرة ومستدامة. ولن نعود إلى الرأسمالية. وكما قال زعيم الثورة فيدل كاسترو روس في ١٩ نيسان/أبريل الماضي:

الولايات المتحدة "لن تسعى إلى تغيير النظام في كوبا"، ولكنه يقرّ بأن الولايات المتحدة سوف

"تدعم المجتمع المدني الكوبي الناشئ؛ وتشجع الشركاء والجهات الفاعلة غير الحكومية على الانضمام إلينا في الدعوة إلى إجراء إصلاحات. ومع الإبقاء على الالتزام بدعم النشاط الديمقراطي... سنتواصل أيضاً مع قادة المجتمعات المحلية والمدونين والنشطاء وغيرهم من قادة المسائل الاجتماعية الذين يمكنهم أن يسهموا في الحوار الداخلي الكوبي بشأن المشاركة المدنية".

وبمضي التوجيه في القول إن الولايات المتحدة ستواصل "تقديم برامجها في مجال الديمقراطية والبت الإذاعي، مع حماية مصالحنا وأصولنا، مثل القاعدة البحرية في خليج غوانتانامو... وليس لدى حكومة الولايات المتحدة أي نية لتغيير معاهدة الإيجار القائمة والترتيبات الأخرى المتعلقة بقاعدة خليج غوانتانامو البحرية".

ولدى نشر التوجيه، قيل إنه

"لا يمكننا الاكتفاء بالجلوس والانتظار حتى يحصل تغيير في كوبا دون مشاركتنا".

ويزعم الأمر التوجيهي أنّ كوبا ما زالت مدينة لحكومة الولايات المتحدة بديون ثنائية مستحقة قبل الثورة الكوبية. هل يظنون أنّ الثورة الكوبية ستدفع ديون الدكتاتور الدموي باتيستا؟ ينبغي أن يفهموا أننا أحرار فعلاً، لأننا باختصار تخلصنا في عام ١٩٥٩ من إمبريالية الولايات المتحدة ومن الدكتاتورية التي فرضتها علينا.

إنّ مبادرة الرئيس جورج دبليو. بوش "مبادرة من أجل كوبا جديدة" التي أطلقها في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٢ سعت إلى الربط بين تخفيف قيود السفر والتجارة المطبقة وإجراء تغييرات سياسية واقتصادية داخلية. وردّ الكوبيون على هذا العرض في

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/71/L.3، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، توفالو، تونس، تونغتا، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية ترازيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، دومينيكا، رواندا، رومانيا، زامبيا، زيمبابوي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس،

"سوف نحسن ما ينبغي تحسينه، بولاء راسخ وقوة متحدة، كما فعل مارتي وماسيو وغوميس أثناء مسيرتهم التي لا يمكن وقفها".

إن رفع الحصار هو المدخل الذي سيمكننا من التقدم نحو تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة. وهو ما سيضفي معنى وعمقا وسلامة على ما تحقق حتى الآن. فالحصار أمر مجحف ولا إنساني ولا أخلاقي وغير قانوني، وينبغي أن يتوقف أحادياً ودون شروط. والتغيير في التصويت الذي أعلنته السفارة باور للتو بادرة مبشرة. ونأمل أن تتجسد واقعاً. وإننا نشعر بامتنان عميق لجميع الحكومات والشعوب والبرلمانات والأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، ولممثلي المجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية التي أسهمت بأصواتها أو تصويتها، سنة تلو أخرى، لدعم عدالة إلغاء الحصار والضرورة الملحة لذلك.

ونعرب أيضاً عن خالص امتناننا للشعب الأمريكي على دعمه المتزايد لهذه القضية النبيلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/71/L.3.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم تعليلاً للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الأعضاء بأن تعليل التصويت تحدد مدته بعشر دقائق، وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): ترحب إسرائيل بالتقدم المحرز على صعيد العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، وتأمل أن يؤدي إلى عهد جديد في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

السيد روسيتشكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية):
تعرب سلوفاكيا عن تهنتتها للوفد الكوبي.

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ وليختنشتاين، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وفي المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ وجمهورية مولدوفا.

منذ إعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة، ونداءات الرئيس أوباما إلى كونغرس الولايات المتحدة لبدء العمل من أجل إلغاء الحصار. شهدت الحالة مزيداً من التطور. ويرحب الاتحاد الأوروبي ترحيباً حاراً بالتدابير التي اتخذت بالفعل، ويشجع على مواصلة تنفيذها عن طريق اتخاذ الخطوات ذات الصلة من كلا الطرفين. ولكن، في غضون ذلك، لا تزال الإجراءات التقييدية الأساسية سارية. وفي ظل الظروف الجديدة، باتت تلك الإجراءات أقرب إلى المفارقة التاريخية.

وإلى جانب الأثر الضار لهذا الحصار على المواطنين الكوبيين العاديين، فإن آثار التشريعات والتدابير الإدارية والقضائية الأحادية الجانب التي تتجاوز الولاية الإقليمية وآثارها الجانبية تؤثر سلباً على المصالح الاقتصادية للجميع. وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات أكثر إلحاحاً، بالنظر إلى الانفتاح الكبير للاقتصاد الكوبي. والتشريعات الأمريكية مثل قانون إحلال الديمقراطية في كوبا وقانون هيلمز - بيرتون قد وسعا من آثار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة ليشمل بلداناً ثالثة. وفي إطار سياسته التجارية الموحدة، ما فتئ الاتحاد الأوروبي يرفض بقوة تلك التدابير التي يتجاوز أثرها الولاية الإقليمية. وإذ نشيد بالقرارات التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة برفع الجزاءات والقيود

سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، شيشيل، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فترولا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، الكامبيون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كيريباس، كينيا، لا تيفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيريا، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية

اعتمد مشروع القرار A/71/L.3 بأغلبية ١٩١ صوتاً مقابل لا شيء، مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ٥/٧١).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت تحدد مدته بعشر دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

المزيد من الأبواب والمنابر للحوار مع كوبا، بما في ذلك بشأن المسائل التي ما زالت هناك خلافات أساسية بشأنها.

وتأتي حقوق الإنسان في صميم العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي. وقد انعقدت المناقشة الرفيعة المستوى الثانية بشأن هذه المسائل في هافانا في حزيران/يونيه. ونشعر بالارتياح لعدم استبعاد أي مواضيع في هذه العمليات. ولا يزال الاتحاد الأوروبي عازماً على إجراء حوار شامل مع السلطات الكوبية وجميع قطاعات المجتمع الكوبي. ونؤكد مجدداً على حق المواطنين الكوبيين في اتخاذ قرارات مستقلة بشأن مستقبلهم. وندعو الحكومة الكوبية إلى منح مواطنيها كامل الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك حرية التجمع والتعبير وحرية الوصول إلى المعلومات، كما ندعوها إلى التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعقب الزيارة التي قام بها المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء، ينبغي للحكومة الكوبية دعوة المقررين الخاصين الآخرين لزيارة كوبا.

نلاحظ مع القلق ازدياد تواتر عمليات الاعتقال لفترة قصيرة، وإن كنا نرحب في الوقت نفسه باستمرار منح المواطنين الكوبيين حرية السفر على نطاق واسع. ونرحب أيضاً بالإنجازات الكوبية في مجالي الرعاية الصحية والتعليم. ومن ناحية أخرى، فإن تباطؤ وتيرة التحديث الاقتصادي يؤدي إلى إعاقة التنمية الاقتصادية في كوبا بشكل خطير. وفي هذا السياق، نشير إلى اعتماد الحكومة الكوبية في آب/أغسطس ٢٠١١ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. ونتوقع أن يتم تنفيذها وتوسيع نطاقها على نحو يعالج الشواغل الرئيسية للسكان الكوبيين.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة يفاقم المشاكل الاقتصادية في كوبا، مما يؤثر

على التحويلات المالية وسفر الأسر إلى كوبا، من أجل السماح بتوفير بعض الخدمات المالية والاتصالات السلكية واللاسلكية، فضلاً عن الإنترنت والخدمات المالية وتصدير أدوات ومواد البناء دعماً للشعب الكوبي، لا يمكن أن نقبل التدابير المفروضة أحادياً التي تعيق العلاقات الاقتصادية والتجارية مع كوبا.

وفي هذا السياق، نرحب بحرارة بامتناع الولايات المتحدة وإسرائيل عن التصويت.

وخلافاً لتوقعاتنا، لم تتحسن الحالة بالنسبة للمؤسسات المالية التابعة للاتحاد الأوروبي العاملة في كوبا ومعها والتي تستهدفها الجزاءات التي تتجاوز الحدود الإقليمية، بل أنها ساءت في بعض النواحي. وهذا يشكل تدخلاً لا داعي له ويسبب المشاكل لمواطني الاتحاد الأوروبي والمؤسسات التجارية والمنظمات غير الحكومية ممن يعيشون أو يعملون أو يديرون أعمالاً في كوبا. ونتوقع أن يتم التوصل إلى حل مبكر لهذه المشاكل، حيث أن تطبيع العلاقات مع كوبا ينبغي أن يسري على جميع الأطراف المعنية.

وفي مؤتمر للقيمة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عقد في لندن، في أيار/مايو ١٩٩٨، تم الاتفاق على مجموعة عناصر لتخفيف المشاكل الناجمة عن التشريعات التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية. وإننا ندعو إلى التنفيذ الفوري والكامل لهذا الاتفاق.

وقد اختتمت في آذار/مارس المفاوضات بشأن حوار سياسي واتفاق للتعاون. وهذا الاتفاق يهدف إلى تعزيز العلاقات وتهيئة إطار مؤات لإجراء حوار أكثر فعالية، وتحسين التعاون وتوسيع نطاق العلاقات الاقتصادية. ويجري حالياً وضع الاتفاق في صيغته النهائية، ومن المقرر أن يتم التوقيع عليه خلال الأشهر المقبلة. وهذا الاتفاق الثنائي سيضع كامل العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وكوبا على أسس قانونية جديدة ومتينة. كما سيكون بمثابة نقطة تحول في علاقتنا، وسيفتح

برحت الولايات المتحدة تفرض حصارا اقتصاديا وتجاريا وماليا أحادياً على جمهورية كوبا منذ تأسيسها.

إن الحصار الأحادي الجانب من قبل الولايات المتحدة، الذي يهدد سيادة كوبا وحقوقها في الوجود، هو أحد ممارسات السياسة العدائية للولايات المتحدة ضد كوبا. ويقدر أن قيمة الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الكوبي بسبب الحصار الاقتصادي من جانب الولايات المتحدة قد بلغت أرقاماً فلكية. وعلى الرغم من إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في العام الماضي، لا يزال الحصار الاقتصادي الفظيع الذي تفرضه الولايات المتحدة قائماً حتى يومنا هذا. ولم تُجر سوى حفنة من التعديلات على تدابير تنفيذه، ولكن يحمل سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا لتغيير النظام عن طريق الحصار الاقتصادي لم تتغير على الإطلاق.

إن اعتماد القرار ٥/٧١ في الدورة الحالية، في إطار متابعة القرارات المتخذة في الدورات السابقة، يعكس النوايا الحسنة للمجتمع الدولي ويبين لحكومة كوبا وشعبها دعم الجمعية العامة وتضامنها.

ووفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعمه القوي لحكومة وشعب كوبا وتضامنه معهما، إذ يكافحان من أجل صون كرامتهما وتحضرهما في مواجهة استمرار الحصار الأحادي الذي تفرضه الولايات المتحدة.

السيد رجويسكي (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ الوفد الكوبي على نتيجة التصويت على القرار ٥/٧١.

وترحب جمهورية بيلاروس بالخطوات الإيجابية التي اتخذت منذ عام ٢٠١٥ من حيث استعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، وعقد اجتماعات بين قادة

سلباً على مستويات معيشة الشعب الكوبي، ويزيد من تردّي الأوضاع الإنسانية هناك. ورفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة من شأنه أن ييسر انفتاح الاقتصاد الكوبي بما يصب في مصلحة الشعب الكوبي. ونعرب مرة أخرى عن رفضنا لجميع التدابير الانفرادية الموجهة ضد كوبا والتي تؤثر سلباً على مصالح أطراف ثالثة وبالتالي تنتهك قواعد التجارة الدولية المقبولة عموماً.

وفي إطار اتفاقنا الشامل، سنعمل مع النظراء الكوبيين على توطيد وتوسيع نطاق التحسينات في جميع المجالات التي ذكرتها آنفاً. والاتحاد الأوروبي مستعد للعمل مع كوبا جنباً إلى جنب على طريق الإصلاح والتحديث من خلال التعاون والاتفاق الإطاري مستقبلاً. وقد أحرز تقدم ملموس وبروح بناءة بشأن مواضيع حقوق الإنسان والحوكمة ودور المجتمع المدني، في حملة أمور.

وعليه، فقد صوتت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإجماع مؤيدة القرار ٥/٧١. ومرة أخرى، أهنئ الوفد الكوبي على نتيجة التصويت.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن خالص التهاني القلبية للوفد الكوبي.

أود أولاً أن أعرب عن عزمنا على تأييد بياني ممثل فترولا وممثل تايلند باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين، على التوالي.

صوت وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤيداً القرار ٥/٧٠، بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ووفدي يدين حصار الولايات المتحدة على كوبا بوصفه تعديداً فعلياً على سيادتها، وجريمة ضد الإنسانية وخرقاً لحقوق الإنسان، مما يمثل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة. وما

وتحت بيلاروس على رفع الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا فوراً وبالكامل. ورفع الجزاءات بالكامل هو السبيل الوحيد لبيان عزم الولايات المتحدة على تطبيع العلاقات الثنائية مع كوبا.

السيدة ميخيا فيليث (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية):
أهنئ وزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغيث باريا، وسائر أعضاء وفده باتخاذ القرار ٥/٧١. والتصويت على هذا القرار، الذي شهدناه قبل دقائق، كان حدثاً تاريخياً، فمن كانوا يعارضون هذا القرار السنوي في السابق، قد أخذوا التقارب وتحسن العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا في الاعتبار، وبالتالي قرروا الامتناع عن التصويت.

وكما ذكر كل من تكلموا قبلي، فإن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يتعارض مع القانون الدولي وروح ونص المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ومنذ اتخذ القرار ١٩/٤٧ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، فإن كولومبيا، شأنها شأن جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، قد درجت على التعبير عن تأييدها غير المحدود لكوبا وصوتت مؤيدة للنسخ اللاحقة من هذا القرار، بما في ذلك تصويتنا اليوم.

واليوم لم يكن استثناء. فالدعم الذي انعكس في ١٩١ صوتاً مؤيداً وهو مساو لعدد الأصوات المؤيدة للقرار المتخذ في دورة العام الماضي (القرار ٥/٧٠) الذي شدد على ضرورة إنهاء سياسة دامت لأكثر من ٥٠ عاماً، وهو ما أكدته السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس كولومبيا، في أكثر من مناسبة.

ويؤكد بلدي مرة أخرى على سياسته القائمة على احترام القانون الدولي ومبادئ الاستقلال السياسي وتقرير المصير

البلدين وتخفيف بعض التدابير التقييدية ضد كوبا، بما في ذلك القرار المعلن اليوم بشأن الامتناع عن التصويت على قرار اليوم. ونرحب أيضاً بالتوقيع على اتفاق بشأن تطبيع العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وكوبا.

إن تخفيف الولايات المتحدة الأمريكية لبعض الجزاءات المفروضة على كوبا في قطاعي المصارف والسياحة، واستعادة الاتصالات البريدية والتجارية المباشرة، ورفع اسم كوبا من قائمة وزارة الخارجية التي تتضمن أسماء الدول الراحية للإرهاب، كلها خطوات هامة في الاتجاه الصحيح. غير أن تلك الخطوات غير كافية بوضوح ما دام الحصار التجاري ضد كوبا لا يزال قائماً.

وقد أكدنا مراراً أن فرض تدابير قسرية أحادية الجانب كوسيلة لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على البلدان النامية يتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وفي إعلان مبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وأي محاولة من جانب بعض الدول لتغيير الأنظمة السياسية الداخلية لدول أخرى، من خلال الوسائل العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو غيرها من وسائل الإكراه، غير مقبولة وهي تأتي بنتائج عكسية. وقد أقرت الممثلة الدائمة للولايات المتحدة، السيدة سامانثا باور، اليوم بأن هذه التدابير تأتي بنتائج عكسية.

وقرار الرئيس أوباما مؤخراً بتمديد الجزاءات التجارية المفروضة على كوبا لمدة عام آخر يتعارض مع الخطوات التي اتخذت مؤخراً والبيانات الصادرة عن المسؤولين في واشنطن. وهذا القرار لا يعرقل تنمية الاقتصاد الكوبي ويتعدى على حقوق ومصالح الأمريكيين والمواطنين الكوبيين على السواء فحسب، بل إنه يلقي بظلال من الشك حول حقيقة استعداد الولايات المتحدة لتطبيع العلاقات مع كوبا أيضاً.

وقد درجت الأرجنتين تقليدياً على دعم قرارات الجمعية العامة ضد الحصار، وانتقدت الحصار في كل مناسبة طرح فيها الموضوع في المحافل الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى على السواء. وأعربت الأرجنتين عن ارتياحها وتفاؤلها بشأن العملية التي بدأتها حكومتا الولايات المتحدة وكوبا في نهاية عام ٢٠١٤ لتطبيع العلاقات الثنائية، وتهنئ الحكومتين على قرار اتخاذ مسار الحوار، الذي سيجلب حل جميع المسائل العالقة، بما في ذلك رفع الحصار.

ونرحب بالتقدم الذي أحرز خلال ما يقرب من عامين، وشمل إعادة فتح السفارتين في العاصمتين، وزيارة رئيس الولايات المتحدة إلى كوبا، وزيارة مسؤولين من كوبا لواشنطن، فضلاً عن التدابير التنفيذية التي نفذتها وزارتا الخزانة والتجارة في الولايات المتحدة، والتي أدخلت تعديلات على النظم. وهذه الخطوات التي تمضي في الاتجاه الصحيح، تؤذن ببدء عهد جديد من العلاقات الثنائية الكوبية الأمريكية، يرمي إلى نبذ تاريخ من الخلافات وتحقيق الاعتراف المتبادل من جانب الحكومتين كمحاورين شرعيين وعلى قدم المساواة.

ومع ذلك، فإننا نأسف لاستمرار سريان القوانين التي يستند إليها الحصار. ولا يزال تنفيذه يعوق التنمية الكاملة للشعب الكوبي. ونرحب بكون أنه لم تكن هناك أصوات معارضة لاعتماد قرار اليوم. ونرجو أن تكون هذه هي المرة الأخيرة التي تعتمد الجمعية العامة فيها قراراً بشأن هذه المسألة. كما نأمل أن تصبح أحكام القرار في العام القادم ذات طابع تجريدي، وبالتالي تجعل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا شيئاً من الماضي.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أرحب بحضور وزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغيث باريا معنا.

للسعوب، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو التعرض لها. وتؤمن كولومبيا بأن مضي الدول الأعضاء قدماً في بناء علاقات التعاون والصداقة القائمة على تعددية الأطراف واحترام مبدأ المساواة في السيادة المكرس في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة أمر لا غنى عنه.

ونخطط علماً مع التفاؤل باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن الخطوات المتخذة لتحسين علاقاتهما، وإن كان هناك الكثير مما ينبغي القيام به، كما سمعنا هنا اليوم. ونحن على ثقة بأنه سيتم رفع الحصار في النهاية إذا واصلنا السعي في هذا المسار.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود الترحيب بحضور وزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغيث باريا، ونشكره على بيانه المفصل للغاية.

وتؤيد الأرجنتين تماماً البيانين اللذين أدلى بهما ممثل تايلند باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل الجمهورية الدومينيكية بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونود الإدلاء بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

كان الموقف التاريخي للأرجنتين، ولا يزال، يتمثل في اعتبار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا أمراً يتعارض مع القانون الدولي، ويجب أن يرفع بشكل عاجل. وفي إطار التزامنا المطلق بميثاق الأمم المتحدة وتعددية الأطراف، ترفض الأرجنتين استخدام التدابير القسرية الأحادية الجانب وتطبيق القوانين الوطنية خارج الحدود الإقليمية، واعتماد ممارسات تجارية تمييزية. ويتمشى موقف الأرجنتين في هذا الصدد مع مطالبة المجتمع الدولي برفع الحصار وإلغاء القوانين والنظم التي تدعم تلك السياسة.

ويعتقد بلدنا أن الجزاءات والقوانين المطبقة خارج حدود الدولة والمفروضة على كوبا لا تشكل انتهاكا للقانون الدولي فحسب، بل إنها تنطوي أيضاً على عواقب لا تقدر بالنسبة لتنمية هذا البلد الكاريبي اقتصادياً. فهي تمثل طريقة لحرمان الشعب الكوبي من الحق في التنمية وتضر بكرامته وسيادته بدرجة يستحيل قياسها. وأوروغواي، بتصويتها تأييداً للقرار ٥/٧١، تكرر التزامها بتعددية الأطراف كأداة مشروعة لحل المنازعات بين الدول ووسيلة فعالة للنهوض بالتعاون الدولي وحقوق الإنسان والأمن والتفاهم بين الشعوب.

وتؤيد أوروغواي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الجمهورية الدومينيكية باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وممثل تايلند بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

السيد مرا (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة اليوم لتعليل تصويت وفدي بشأن القرار ٥/٧١، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" الذي اتخذ بأغلبية ساحقة من أصوات الدول الأعضاء.

إن وفد بلدي يؤيد البيانات التي أدلى بها ممثل سنغافورة باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وممثل تايلند بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل فيتزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

لقد صوّتت ميانمار مؤيدة لقرار اليوم، لكي تُظهر مجدداً معارضتنا القوية لأي حصار اقتصادي وتجاري ومالي أحادي قد يفرض على أي بلد. ونحن نتفهم تماماً مقدار الخسارة والمعاناة الناجم عن الجزاءات، لأننا مررنا بتجارب مماثلة لعقود. وفي نهاية المطاف، فإن الجزاءات تؤدي إلى نتائج عكسية ولا تؤثر إلا على الأشخاص الأبرياء في البلد المستهدف.

أقولها، صراحة، إن هذا هو نوع البيانات الذي أفضل ألا أدلي به - أولاً، لأن الحصار لا يزال قائماً، ولكن أيضاً لأنني أدلي بهذا النوع من البيانات منذ أكثر من ٣٠ عاماً هنا في سياق الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة القديم، وفي منظمة التجارة العالمية، وفي اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وفي رابطة تكامل أمريكا اللاتينية، وفي السوق المشتركة للجنوب، وفي جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكنا نخذ لو أن الأمور قد تغيرت بالفعل.

وأسوة بالسنوات السابقة، صوتت أوروغواي مؤيدة للقرار ٥/٧١، الذي قدمه وفد كوبا، لأن الحصار المفروض على كوبا يتعارض مع قواعد القانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما عدم التدخل والتسوية السلمية للمنازعات والمساواة القانونية بين الدول. ومن حيث المبدأ، فإن أوروغواي ترفض ولا تعترف في تشريعها الوطنية بتطبيق قوانين محلية خارج الحدود الإقليمية للدول الأخرى والإجراءات المباشرة أو غير المباشرة الأحادية الطابع من جانب أي دولة ترمي إلى معاقبة بلد آخر على قراراته السيادية في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية أو أي مجال آخر. وفي هذا الصدد، فإننا ندين تطبيق الإجراءات القسرية الأحادية من جانب الولايات المتحدة ضد كوبا.

نرحب باستعادة العلاقات الدبلوماسية بين حكومتَي كوبا والولايات المتحدة، التي نسلم بأنها خطوة إيجابية نحو بدء فصل جديد في العلاقات بين البلدين. ونرحب برفع كوبا من قائمة الدول الراحية للإرهاب. ومع ذلك، يجب أن نضع حداً لآثار الحصار الذي لا يزال قائماً ويؤثر على الشعب الكوبي ويلقي على عاتقه أعباء اقتصادية وإنسانية. ونرحب بكل تأكيد بتغيير التصويت من جانب وفد الولايات المتحدة إلى الامتناع عن التصويت، الأمر الذي يعني أن القرار قد اتخذ اليوم بدون معارضة.

وللأسباب التي ذكرتها آنفاً، صوتت ميانمار مرة أخرى مؤيدة للقرار. وأقدم التهاني للوفد الكوبي على النتيجة الرائعة.

السيد فانسوريفونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية البيانات التي أدلى بها ممثل جمهورية فيتولا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل مملكة تايلند بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل جمهورية سنغافورة باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إن التعاون والمشاركة عاملان أساسيان لتحقيق التعايش السلمي والمنفعة المتبادلة في عصر الاعتماد المتبادل. وفي ذلك الصدد، ترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالتقدم الهام المحرز في السنة الماضية بشأن إعادة العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك إعادة فتح السفارتين في عاصمة كل منهما، علاوة على الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس باراك أوباما لكوبا، التي فتحت فصلاً جديداً في العلاقات بين البلدين، بعد أن تعثرت لعقود. وترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية كذلك بقرار الولايات المتحدة بالامتناع عن التصويت على القرار ٥/٧١، وهي خطوة إيجابية أخرى.

وفي ظل التطورات الإيجابية الحالية في العلاقات بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يحدوها أمل وطيد في زيادة تعزيز التقدم المحرز حتى الآن، بما يؤدي إلى رفع الحصار الأحادي المفروض على جمهورية كوبا في المستقبل القريب. وترى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن رفع الحصار لن يكون مفيداً للبلدين فحسب، بل سيعود بالفائدة على المجتمع الدولي أيضاً. وعلاوة على ذلك، فإن رفع الحصار سيهيئ بيئة مؤاتية لمواصلة تعزيز الحوار والتعاون بين البلدين ويمكن كوبا من الانخراط في تبادل تجاري واقتصادي مع الدول في شتى أنحاء العالم، بما

وميانمار، بوصفها عضواً في حركة بلدان عدم الانحياز، فقد التزمت بثبات بالموقف المبدئي للحركة المتمثل في معارضة استخدام الجزاءات التجارية والاقتصادية الأحادية. فالجزاءات من هذا القبيل تتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن مبدأ حسن الجوار من مبادئ القانون الدولي. وما فتئت ميانمار تؤكد على أن العلاقات التي تربط بين أعضاء المجتمع الدولي ينبغي أن تقوم على الاحترام المتبادل، وأن الخلافات ينبغي أن تحل عن طريق المشاورات السلمية.

وترحب ميانمار بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة متمثلة في إعادة فتح السفارتين في كل من هافانا وواشنطن، والزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس أوباما إلى كوبا في آذار/مارس وتخفيف القيود، بما في ذلك الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة بشأن مشروع القرار الكوبي. وهي خطوات هامة في تعزيز العلاقات الثنائية ورسم خارطة طريق جديدة لبناء مستقبل أكثر إشراقاً لأجيال الحاضر والمستقبل في كلا البلدين. وتأمل ميانمار في أن تؤدي تلك التعهدات الهامة إلى رفع جميع القيود المتبقية المفروضة على كوبا، في أقرب الآجال.

في أيلول/سبتمبر الماضي، اجتمع قادة العالم هنا في الأمم المتحدة من أجل اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الطموحة للمضي بالجميع، بما في ذلك كوكبنا، قدماً صوب مستقبل مستدام. كما التزمت الدول الأعضاء بالعمل بلا كلل من أجل التنفيذ الكامل والفعال للأهداف والغايات لأنها ستفتح آفاقاً وفرصاً جديدة للتنمية العالمية والتعاون. ويتمثل أمر مهم في ما يتعلق بهذه الخطة في أنها تدعو إلى عدم السماح بتخلف أحد عن الركب. ونحن نرى أن الجزاءات ينبغي أن ترفع كلية حتى تناح للجميع الفرصة لتحقيق أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، بالتالي سيسهم في تحسين رفاه الشعب الكويتي وتنمية بلده. أهنيء الوفد الكويتي بحرارة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت في هذه الجلسة. ونستمع إلى بقية المتكلمين الساعة ١٥/٠٠ هنا في هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.